المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

دراسات وتقارير

سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات هامّة

الأُحاديّة والمركزيّة وما بعدهما في النظام الدولي

أفُق الحدث

عبد الحليم فضل اللّه

العدد 34 - نيسان 2024

الأُحاديّة والمركزيّة

وما بعدهما في النظام الدولي

أفق الحدث

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

دراسات وتقارير: سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات هامّة

العنوان: الأحاديّة والمركزيّة وما بعدهما في النظام الدولي، أفق الحدث
الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
إعداد: د. عبد الحليم فضل الله
تاريخ النشر: نيسان 2024
رقم العدد: الرابع والثلاثون

حقوق الطبع محفوظة للمركز
جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف مطعم وايلا - بناية الورود- الطابق الأول
هاتف: 01/836610
فاكس: 01/836611
خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010
P.o. Box: 24/47
Beirut- Lebanon
E.mail: ccsd@dirasat.net
http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

أولًا- مدخل 5

تبدُّل الأدوار 7

ثلاثيّة القوّة 8

الإطار (1) وعد بلفور.. استيلاد الوقائع من الأسطورة 11

ثانيًا- شروخ في جدار المركزيّة الغربيّة 13

أفكار خلف الصراعات 15

روايات متنافسة 18

ثمانية وجوه لتداعي المركزيّة 21

ثالثًا- أي نظام عالمي لما بعد الأُحاديّة؟ 29

خمسة مجالات للتراتبيّة العالميّة 32

المجال الأول: القوة السياسيّة والديبلوماسية والتحالفيّة 32

المجال الثاني: القوة الاقتصاديّة 34

الإطار (2) أولوية الاستثمار على التجارة في الشرق والغرب 40

المجال الثالث: المعرفة والقوة التكنولوجيّة 43

الإطار (3) تقييد الوصول إلى التكنولوجيا في المنافسة العالميّة 48

المجال الرابع: القوة العسكريّة 49

المجال الخامس: القوّة الثقافية والناعمة 51

خلاصة 54

المصادر والمراجع 56

أولًا- مدخل

تتراجع محوريّة الدولة في النظام العالمي وتتغيّر موازين القوى بين أقطابه، وهذه الجدليّة تعبّر عن نفسها بوضوح في الحروب الجديدة التي ينخرط فيها الغرب الواسع في أوكرانيا وفلسطين المحتلة ويستعد لما يماثلها في أماكن أخرى. فاللاعبون ما دون الدولة وما فوقها باتوا يقرّرون أكثر من الدول نفسها مسار الأمور ويفرضون إيقاعهم على الوقائع والأحداث.

قبل قرن من ذلك أو أكثر، اكتسبت الدولة الأمّة مكانة راسخة في العلاقات بين الأمم وفي قيام المؤسسات والمنظمات العالميّة أو اندثارها وفي نشر العقائد والأفكار السياسية وتخطّي المشكلات. فالحلّ المنشود للمشكلة اليهوديّة في أوروبا، مثلًا، كان في إقامة كيان لهم يلبّي المصالح الغربية ويفي بموجبات القبض على الإرث الاستعماري للأمبراطوريّات الآفلة، وبذلك جرى تحويل قضيّة أقليّات ما دون الدولة إلى قصة تقرير مصير مزعوم في مستوى دولة. وغير بعيد من ذلك، لكن في سياق معاكس، تحوّلت الدولة العثمانيّة من أمبراطوريّة/ أمّة متعددة الأديان والإثنيات إلى كيانات قوميّة، نجح بعضها في أن يكون دولة كتركيا، فيما خسر العرب رهانهم على بريطانيا في تحقيق طموحهم القومي، وذهب الفرنسيون بعيدًا بمحاولتهم دون نجاح تقسيم سورية إلى دويلات إثنية وطائفيّة مزعومة.

كانت الدولة أيضًا، بانضمامها إلى اتفاقات ومعاهدات متعددة الأطراف، ركيزة التنظيم الاقتصادي والحقوقي للعالم ولقضايا الأمن والسلم بين البلدان. وساهمت الأفكار والآيديولوجيّات في تغيير العالم وتشكيله. لقد فعلت الأفكار فعلها في التاريخ السياسي العالمي ولم يكن ذلك ممكنًا لولا اعتناق أنظمة ودول لعقائد سياسيّة مستقاة منها، كما في الثورتين الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر والبلشفية في بداية القرن العشرين، وفي قيام المعسكر الشيوعي الذي تقاسم النفوذ العالمي مع الدول الغربية زهاء خمسة عقود، وكذلك في "الروحانية السياسية" التي صعدت مع انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية وعبّرت عن توق دول الجنوب إلى التحرر من هيمنة الشمال انطلاقًا من قيم الجنوب الذاتية وتصوّراته الخاصة للعالم[1]. وعلينا أن نتذكر أيضًا كيف أثّرت أفكار كينز مثلًا في إسباغ

[1] لم تتغير نظرة إيران لنفسها ولثورتها بعد مرور 45 عامًا على قيامها. وقد تضمّنت كلمة الإمام السيد علي الخامنئي في لقاء مع مجلس الخبراء في ختام دورته الخامسة بتاريخ 2024/3/7، ما يؤكد ترسّخ فكرة الروحانية السياسية ليس في النظام السياسي فحسب، بل في العلاقات الدولية والموقف من النظام الدولي:

المشروعية العلميّة على تدخّل الدولة في العديد من الاقتصادات الرأسمالية، وكيف استفادت الدول الغربية من أفكار فريدمان وهايك وغيرهما في تعميم الوصفة النيوليبرالية المتمثلة في بنود إجماع واشنطن، فضلًا عن نظريّات التنمية التي فرضت نفسها على الدول والمؤسّسات العالمية في الربع الثالث من القرن الماضي[2].

أكثر من ذلك جرت محاولة استيعاب الديانات والعقائد في هويّات حداثويّة تتناسب مع فكرة الدولة الأمّة. ويمكن أن نستكشف الطريق المفتوح بين الدين والهويّات المشكّلة للأمّة[3]، فبعض الفرق الدينيّة تحوّلت إلى قوميّة (مثل مسلمي البوسنة والهرسك) وبعض

"تعلمون أن الجمهورية الإسلاميّة أحدثت تأثيرًا عالميًّا وزلزالًا، كان حدثًا عالميًّا ولم يكن مرتبطًا ببلد معيّن. لقد أطلقت قيادة الإمام الخميني الراحل (رض) وهمّة الشعب الإيراني وشجاعته... حادثة أوجدت في العالم جبهتين...لم يكن لهما وجود قبل تأسيس الجمهورية الإسلاميّة، جبهة الديموقراطيّات التابعة لممشى الليبراليّة الديموقراطيّة -ولا أرغب بالتعبير عنها بمدرسة- والجبهة الأخرى هي جبهة الجمهوريّة المرتبطة بالدين والإسلام. إنّ مردّ عدم الانسجام (بين الجبهتين) لا يكمن فقط بالتمسك بالدين أو عدمه، بل إنّ عمق الخلاف والعداوات يتخطى في بعض الأحيان هذه الحدود. لقد رأى الجناح الغربي (المهيمن) أنّ النموذج (الإسلامي) الجديد يتعارض مع مصالحه الأساسيّة بل ربما يتنافى مع وجوده في نهاية المطاف. و(الدليل على أن الاستكبار والاعتداء والتعدّي متأصل في أطروحات هذا الجناح وسياساته) أنه في ذروة رفع الشعارات الرائجة عن حقوق الإنسان والديموقراطيّة حدثت أكبر حركة استعماريّة (للغرب) في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينيّة. وبديهي أنّه حينما تنعدم الروحانيّة، فإنّ الأرضيّة تتحقّق للظلم والعدوان والتعدّي. إنّ شعور مجموعة ما بالقوّة وبالقدرة على أن (تستولي) بالقوّة على ثروة بلد كالهند الذي كان يومًا ما (قبل الاستعمار) ثريًّا ويمتلك صناعات ويعدّ بلدًا متقدّمًا، فلماذا لا تفعل؟ حينما تنعدم الروحانيّة فما هو المانع؟".

إنّ "أهم قضية للجبهة المقابلة (للاستكبار) التي ظهرت مع تأسيس السيادة الشعبيّة الدينيّة هي التصدي للظلم والاستكبار والاعتداء، وهذا يعني أنّ جوهر عمل الحكومة التي تتشكل على أساس الدين والإسلام هو مقارعة الظالم والتصدي له (*لا تَظلمون ولا تُظلمون*-البقرة 279 الذين *آمنوا يقاتلون في سبيل الله*-النساء 76)، وهذه المجابهة مفروضة... المحصّلة من كلامي... إنّنا لا نعارض الحكومات والشعوب بحدّ ذاتها، وإنّما نعارض الظلم والعدوان والاستكبار...إنّ ما يجعل الجمهوريّة الإسلاميّة في وجه الجبهة المقابلة هو (مواجهة تلك) القضايا والمفاهيم التي يدينها العقل والعرف وكلّ شرع ودين وكذلك الضمير البشري. إنّ علينا أن نُبقي راية مقارعة الاستكبار مرفوعة ونحرص على ألّا تُسلب منّا في أي مرحلة، بل نبقى روّادًا في حملها".

يبرز أثر الأفكار والتصورات المتمايزة عن الغرب أيضًا في المجال الاقتصادي. يشير الإمام الخامنئي (أثناء تفقده مجمع خودرو الصناعي عام 2010) إلى أهمية القيم في تحقيق الإنصاف والتخلص من الظلم، "فالقيم الجائرة هي التي توجد التفاوت الطبقي وعدم الاكتراث بالحقوق الأساسية، في حين أن القيم الإيجابية كالاستقلال الصناعي هي من شروط تحقيق التنمية والاستقلال السياسي للبلاد".

وفي كلمة له بتاريخ2010/12/1 أمام الملتقى الأول للأفكار الإستراتيجية، استخدم مصطلح التقدم بدلًا من التنمية. وهذا ليس أمرًا عابرًا؛ "لقد تعمّدنا تجنّب استعمال كلمة "تنمية" (وحدها)، لأنها تحمل في طياتها مضمونًا قيميًّا ومفهوميًّا، وتتضمن التزامات لا تنسجم أحيانًا معنا ولا نوافق عليها (دائمًا). نحن لا نريد أن نزج بمصطلح عالمي معروف داخل عملنا، ولا تحبّذ الثورة الإسلامية استيراد المفاهيم، فنحن لم نستخدم تعبير "الإمبريالية" مثلًا بل "الاستكبار". علمًا أن الإضافة في مفهوم التقدّم هي إضفاء بعد معنوي لا مادي فقط على التنمية.

[2] عبد الحليم فضل الله؛ ***العلم والعولمة: قراءة في الأزمة من منظورين اقتصادي ومعرفي***؛ بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي؛ الطبعة الأولى؛ 2022؛ ص: 3019.

[3] للتوسع في هذه النقطة أنظر: أوليفييه روا؛ ***الجهل المقدّس: زمن دين بلا ثقافة؛*** ترجمة صالح الأشمر؛ بيروت: دار الساقي؛ الطبعة الأولى؛ 2013؛ ص 117-157.

القوميّات أخذت صبغة دينيّة بما يتلاءم مع نظام سياسي طائفي (مثل الأرمن الكاثوليك أو الأرثوذوكس في لبنان).

لكن استقرار النظام العالمي يفترض أن تحظى دوله بالمشروعيّة التاريخية، وأن تخضع للقانون (قانون دولي) ولقيود جيوسياسيّة (موازين قوى) تحدّ من قدرتها على استعمال القوّة وتلزمها باحترام القيم العالميّة المشتركة. والاستثناءات من ذلك كانت حاضرة دائمًا، كالفصل والتمييز العنصريين في جنوب إفريقيا (حتى عام 1994) والولايات المتحدة الأميركيّة (حتى عام 1964) والحروب الاستعماريّة الدامية (الجزائر حتى عام 1962 وفيتنام حتى 1975...). أما "إسرائيل" فكانت حالة استثناء كامل، بالنظر إلى خصوصيّة تأسيسها وتفوّقها النوعي المكفول على كل الجوار، وهويتها المؤسطَرة والملتبسة بين الدين والقومية، واستعمالها البربري والمتكرّر وغير المحدود للعنف، وحماية الغرب لها من المساءلة والعقاب.

تبدُّل الأدوار

انتهت الحرب الباردة وطويت معها مركزيّة الدولة، لكنها بقيت الملاذ في الأزمات. وما كان استثناءً كاد أن يصير القاعدة. بقيت الهياكل المؤسسيّة للدولة قائمة بصلاحيات مقلّصة. والعديد من القضايا الحيويّة صارت خارج متناول الدولة الوطنيّة. ولم تعد الانتخابات في الدول الديموقراطيّة، أو الأُطر القياديّة في غيرها، صاحبة القرار في رسم السياسات العامّة. ينطبق ذلك على الحروب والنزاعات والتحالفات العسكريّة. في الحرب الأوكرانيّة انتظمت أوروبا خلف واشنطن على الرغم مما كبّدتها وتكبّدها مواجهة روسيا من خسائر. قبل ذلك حاولت فرنسا وألمانيا الوقوف في وجه جورج بوش الإبن في حربه على العراق عام 2003 وما لبثتا أن وافقتا على قرارات مجلس الأمن التي سلّمت بسيطرة أميركا وحلفائها (قوات التحالف) على العراق (القرارات 1483، 1511، 1518...). روسيا نفسها في تسعينيات القرن المنصرم راعت موازين القوى المختلّة بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وأحيانًا انصاعت لها، وكان أملها من وراء ذلك تحقيق اندماج ناعم في الغرب الواسع. بقيت الأفكار السياسيّة والاقتصاديّة مؤثرة في القرارات والسياسات لكن دون أن تستند بالضرورة إلى آيديولوجيات متكاملة. والفرضيّة هنا أن قوة الآيديولوجيا هي في العموم من قوة الدولة تتقدم وتتراجع معها. وما دام أن جزءًا كبيرًا من السلطة السياسة أفلت من

يد مؤسسات الحكم المعيّنة أو المنتخبة، فلا حاجة، مع بزوغ فجر الأُحاديّة القُطبيّة، لمنظومات فكرويّة متماسكة لفرض ما ينبغي فرضه. ولا حاجة أيضًا لأدوار مضخّمة للمؤسّسات الدوليّة التعاقديّة.

تعبّر الليبراليّة الجديدة عن إمكانيّة تأدية وظيفة الآيديولوجية في السيطرة، لكن في قوالب غير آيديولوجيّة. اختُصرت الليبرالية الجديدة بتوصيات مبسّطة وواضحة وصريحة. ومنها البنود العشرة لإجماع واشنطن في الاقتصاد، وعدد من الحقوق الفرديّة المنتقاة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وشُرَع أخرى، وأُغفلت الحقوق الفرديّة والجماعيّة الأخرى. لم يكن مطلوبًا من أي دولة أن تفصح عن اعتناقها الليبراليّة الجديدة ولا أن تؤيّد مضامين البنود والحقوق المذكورة علنًا، بل يكفي أن تلتزم بما ينسجم معها من مواقف وقرارات. وبهذا المعنى يجرى التحلّل من "عبء" الآيديولوجية الثقيلة والمعبّأة بالفلسفات والأفكار والتي تستوطن مجتمعات ودولًا، لتستبدل بها عقائد مخفّفة وطريّة ومتكيّفة مع التحوّلات وعابرة كالطيف للحدود.

حافظ النظام العالمي رغم تحوّلات القرن الماضي على هياكله، فلم تولد مؤسسات دولية من رحم انهيار الثنائيّة القطبيّة، بل جرى تقوية المؤسّسات التي تصلح لأن تكون قناة لنقل القرارات والسياسات من المركز الأمبراطوري إلى الأطراف، أو يمكن أن تكون العصا الغليظة لمعاقبة المتمردين والمارقين عند اللزوم، وأُهملت المؤسّسات الأخرى. ومن أجل ذلك هُمّشت منظّمات التنمية الأمميّة وغابت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة وهيئات مرتبطة بها عن المواقع المرسومة لها، وارتفع شأن مجلس الأمن والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظّمة التجارة العالميّة بوصفها أذرع النظام العالمي الجديد. ورُسم مسار جديد موازٍ للعدالة الدوليّة من خلال منظمات غير تعاقدية كالمحاكم الخاصة التي تُؤسّس وتفوَّض لها الصلاحيات عنوة بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن.

ثلاثيّة القوّة

كانت الدولة في القرن الماضي هي الإطار الناظم لعناصر القوّة الثلاثة: **الأفكار والسيطرة والموارد**، وبضعفها تفككت هذه الثلاثيّة. لم يعد مطلوبًا تصنيف الأنظمة السياسيّة وفق ما تعتنقه من أفكار بل يكفي كما ذُكر آنفًا أن تتبنّى ما يجب تبنّيه من سياسات. طُمست

الفوارق بين الأجنحة والتيارات السياسيّة وتداخلت ملامحها على وقع انهيار النظام القديم. أفسح التقارب بين اليمين واليسار في المجال أمام نشوء فراغ كبير في طرفي الحياة السياسية ممهّدًا الطريق أمام انتشار الشعبويّة من ناحية وتمحور البرامج السياسيّة حول مسائل ذات طابع هوياتي وثقافي أكثر مما هو سياسي واجتماعي من ناحية أخرى. وقد أدى تعاظم دور سلاسل التوريد إلى إخضاع الدول لنظام إنتاج لا يقع تحت سيطرتها، وزادت أهميّة الموارد التكنولوجيّة لتنافس في بعض الأحيان الموارد الطبيعيّة.

وتستحقّ هذه النقطة بعض الاستطراد. فمن المتوقّع مثلًا أن تصل قيمة المبيعات العالميّة من شرائح أشباه الموصّلات إلى حوالي 726 مليار د.أ في عام 2027 وإلى حوالي تريليون د.أ في نهاية العقد مقارنة بثلاثة تريليونات لإنتاج النفط. وتسيطر عشر شركات على الغالبيّة العظمى من إنتاج هذه الشرائح، التي لا غنى عنها في المنتجات الإلكترونيّة وعالية الدقّة، أي أنّها لا تقع تحت سلطة الدولة. وهذا الاستحواذ يزيد من خطورة التحكّم التقليدي للشركات متعددة الجنسيات بالإنتاج العالمي الذي تعاظمت حدّته بعد نهاية الحرب الباردة (تستحوذ الشركات متعدّدة الجنسيات على 80 بالمئة من المبيعات في العالم وتعادل إيرادات الخمسمئة شركة الأكبر حوالي 46 بالمئة من الناتج العالمي). أمّا الذكاء الاصطناعي الذي تسيطر على أسواقه واستثماراته المدنيّة بضع شركات، فيتوقّع أن يضيف استخدامه إلى الاقتصاد العالمي ما يقرب من 16 تريليون د.أ بحلول عام 2030، حسب أرقام المنتدى الاقتصادي العالمي. وتمثل حصّة الصين والولايات المتحدة الأميركيّة منها ما يقرب من 70 بالمئة.

السيطرة أفلتت أيضًا من يد الدولة. حصل هذا في معرض تجيير جزء من سيادتها إمّا لمصلحة قوى أكبر (مثلًا انضواء أوروبا تحت المظلّة العسكرية والسياسيّة لأميركا) أو أكثر ثراء (توسّع نفوذ الدول النفطيّة في دول ما يسمّى "الربيع العربي")، أو في إطار اختلال التوازن الإقليمي (التفوّق العسكري "الإسرائيلي" على الدول العربيّة). وداخل هذا التموّجات نمت قوى مستقلة عن الدولة (منظمات المجتمع المدني) أو مضادة لها (الحركات الإرهابيّة والتكفيريّة)، أو مرتبطة بالدولة ومتكاملة معها (قوى المقاومة).

وبقول موجز، يمكن النظر إلى تفكيك تلك المنظومة الثلاثية، الأفكار والقوة الموارد، على أنّه التحول الأبرز بعد نهاية الحرب الباردة، والذي أفضى، من طريق إضعاف الدولة الأمّة، إلى رسم معالم مختلفة للعالم.

لقد استفادت واشنطن بداية من الوضع الجديد الذي نشأ في العقد الأخير من القرن العشرين، فنشرت نسختها الملائمة من النيوليبراليّة مع إصرارها على مزاعم نبذ الآيديولوجيا، وضاعفت من سيطرتها على الموارد من خلال التحكم بقواعد التجارة الدولية، والرقابة على تدفّق السلع والموارد الحيويّة، والإشراف على المّمرات والبحار والقيام بدور المصرف المركزي للعالم، واخترقت بصورة مباشرة وغير مباشرة سيادات الدول بالحرب تارة وبنشر القواعد العسكرية طورًا وبالإمساك بالجيوش الوطنية في أحيان أخرى.

لكن الوضع آخذٌ بالتغيّر. تخسر أميركا **معركة الأفكار** مع تبدّد وعود العولمة النيوليبرالية وصعود اليمين المتطرف والفاشيّة على أنقاضها، وحلول خريف الديموقراطية الغربية، وخسارة العديد من جولات المعركة على الطاقة والموارد. ومنها على سبيل المثال: توقّف تدفّق الغاز الروسي دون إيجاد بدائل كافية له؛ الفشل في إلزام أوبك زيادة الإنتاج لاستيعاب صدمة الحرب الأوكرانيّة؛ النفوذ الصيني في العديد من الدول النامية المنتجة للمعادن النادرة؛ تراجع التحكّم بمّمرات حيويّة كباب المندب رغم الإنفاق العسكري الأميركي الهائل لضمان أمن منطقة الخليج. ويلوح في الأفق صراع قاسٍ على الموارد التكنولوجية الأكثر حداثة كما في أشباه الموصّلات التي انتقلت الريادة فيها من الغرب إلى آسيا. ولم يعد بوسّع الولايات المتحدة **فرض ما تريده بالحرب**، بعد خسارتها حربي العراق وأفغانستان، والحروب بالوكالة. وفي حين فشلت واشنطن وحلفاؤها في إضفاء المقبوليّة على المجموعات غير الدولتيّة المرتبطة بها كما ظهر جليًّا في حروب "الربيع العربي"، تمضي حركات المقاومة قُدمًا في هذا الطريق، بامتلاكها المشروعية والصدقيّة والفعاليّة، وهذا يجعلها بنظر العديد من أبناء المنطقة الممثّل الحقيقي لطموحاتهم وآمالهم.

الإطار (1) وعد بلفور.. استيلاد الوقائع من الأسطورة

يعدّ وعد بلفور (1917) مثالًا معبّرًا عن أهميّة الدولة في التاريخ السياسي أوائل القرن الماضي مقارنة بتراجع دورها حاليًّا لمصلحة قوى ما دون الدولة وما فوقها. كان وعد بلفور جزءًا من حزمة ديبلوماسية أوسع حملتها بريطانيا لجمع المناصرين والحلفاء حولها خلال الحرب العالميّة الأولى، فمنحت في الوقت نفسه تقريبًا وعدًا للشريف حسين بإقامة مملكة عربية كبرى (كما أفصحت عن ذلك مراسلات مكماهون-حسين)، ودعمت الفكرة الكبرى (ميغالي آيديا) التي عبّرت عن تطلّع قومي لإقامة دولة يونانية على أنقاض الإمبراطورية البيزنطية من البحر الآيوني وآسيا الصغرى إلى البحر الأسود ومقدونيا وقبرص. وقد اندثرت هذه الفكرة بعد هزيمة اليونان في الحرب التركية- اليونانية (1919- 1922)، وتلاشى الحلم العربي بالاستقلال والوحدة بالطريقة المعروفة.

لم يكن وعد بلفور نتيجة روابط عقائدية أو عاطفية فحسب، بل يعود أيضًا إلى أسباب سياسية مصلحية. هذا ما رآه الزعيم البريطاني ونستون تشرشل بعد ثلاثة عشر سنة من الإعلان، وكان حينها سياسيًّا خارج السلطة، بإشارته إلى أنّ الوعد كان طريقة في اجتذاب الحركة الصهيونيّة إلى جانب لندن أثناء الحرب التي كانت تمرّ بأوقات صعبة عام 2017، وقد سعى المتشدّدون في الحكومة البريطانيّة خلالها إلى حشد كلّ إمكاناتهم ونفوذهم لإبقاء الأمم المساندة لبريطانيا موحدة في المعركة. وفي هذا السياق كان وعد بلفور برأي تشرشل تدبيرًا عمليًّا في سياق قضية مشتركة. لقد وضع البريطانيون حينها نُصب أعينهم الاستفادة من الشبكات المالية التي يمتلكها اليهود لتمويل الجهد الحربي وامتصاص أثر الديون الناتجة عن الحرب. ولم يطل الأمر كثيرًا حتى أطلق مؤتمر لندن عام 1907 توصيات سرية عدة أبرزها فصل عرب آسيا عن عرب إفريقيا ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا بطرق عدة، وفصلهم ماديًا بإقامة دولة لليهود في فلسطين[4]. ولهذه الغاية جرى انتزاع أسطورة أرض الميعاد من أنصار البعث اليهودي في فلسطين (الكنيسة المورمونية)، ثم رُسّخت الأساطير المؤسسة للحركة الصهيونية، بقيادة يهودي علماني نمساوي هو تيودور هيرتزل (1860- 1904)، الذي جنّد كل إمكانياته لابتداع الأيديولوجية الصهيونية، متواطئًا في ذلك مع مؤرخين غربيين كرّسوا جهودهم لإحياء فكرة ارض الميعاد بصفتها حجر الأساس لأسطورة القومية اليهودية، وساهم مئات من علماء اللغة، وفي مقدّمهم إليعيزر بن يهودا (1858-1922)، في إحياء اللغة العبرية القديمة وإكسابها صفة معاصرة وحديثة.

---

[4] وردت هذه التوصية وغيرها في وثيقة سرية صادرة عن المؤتمر الذي حمل اسم رئيس الوزراء البريطاني في حينه كامبل بارنمان وشاركت فيه دول أوروبية عدة من بينها فرنسا وإسبانيا وإيطاليا. للمزيد عن الموضوع نفسه راجع: إبراهيم أبراش، ***السياق التاريخي لصدور وعد بلفور وتداعياته على المسالة الوطنية الفلسطينية***؛ شؤون فلسطينية، شتاء 2016 ص 16-18. و:

- http://wbpalestine.com

وليس بعيدًا من وعد بلفور، كانت فرنسا وبريطانيا بمشاركة روسية تخططان لتقاسم السيطرة على منطقة النفوذ العثماني، من خلال الاتفاقية السرية التي عقدها في عام 1916 كل من جورج بيكو (عن فرنسا) ومارك سايكس (عن بريطانيا) وسيرغي سازونوف (عن الإمبراطورية الروسية قبل إطاحتها). ويعترف هذا الأخير في مذكراته أنه أبلغ مندوبي باريس ولندن موافقة بلاده على اقتسام أراضي السلطنة العثمانية، بإلحاق بلاد الرافدين بإنكلترا وسورية وكيليكيا بفرنسا. أتت اتفاقية سايكس بيكو هذه نتيجة مسار جديد للعلاقة الفرنسية- البريطانية بدأ مع توقيع مجموعة من الاتفاقيات في 8 نيسان 1904 عرفت بالاتفاق الودي (Entente Cordiale)، وقضت بتسوية نزاعات استعمارية استمرت بينهما عدة قرون، وعلى إثر هذه التفاهمات نشأ ما يُعرف بالتحالف الثلاثي الفرنسي-البريطاني-الروسي في وجه ألمانيا.

ثانيًا- شروخ في جدار المركزيّة الغربيّة

ينسب الغرب إلى نفسه، بقدر من الصحّة، فضل العقلانيّة ونزع الطابع السحري عن العالم وإعادة الاعتبار لمحوريّة الإنسان وإطلاق ثورة العلم من رحم المنهج التجريبي، وتوسيع أفق الأفكار والفلسفات والعقائد السياسيّة، والذهاب بعيدًا في استكشاف ما هو غائب أو مغيّب في إدراك كُنه العالم. لكنه يُغفل شراكة الآخرين في ذلك، كما يُنكر ما تسبّبت به عقلانيّته الماديّة من حروب وويلات، وأنّ أنانيته المفرطة في احتكار المعرفة وتقنيّات الإنتاج فوتّت على العالم فرصًا وفيرة للتقدّم والتطور وإنقاذ أرواح بشريّة من يد الجوع والفقر والتخلّف. والأهم من كل ما تقدّم، فيما يتصل بسياق البحث، هو مبالغة الغرب في تسخير تقدّمه العلمي وثروته الماديّة وما يظنه تفوّقًا ثقافيًّا في تكريس سيطرته ومدّ نفوذه.

في المركزيّة الغربيّة، الكلّ في خدمة التفوّق الجيوسياسي، الثقافة والفلسفة والمعرفة والعلوم والاقتصاد والموارد...الخ. وحتى الأساطير، كما في أسطورة أرض الميعاد الآنف ذكرها، تتحوّل على يد الغرب إلى حقائق إذا عادت بالنفع عليه، والعكس بالعكس. وفي سبيل هذا التفوّق يجري إعلاء شأن العلمويّة على حساب العقل والأخلاق وتبرير السيطرة بالتقدّم.

إنّ تكريس مرجعيّة العلم في مجالات لا صلة له بها كالفلسفة والقيم والأخلاق، ليس عابرًا بل يأتي في سياق زيادة قدرة الغرب على التحكّم بالأشياء. ووفق ذلك، يصبح من وظائف العلم التمييز، ليس بين الصواب والخطأ فقط، بل بين ما هو حسنٌ وفاضل وما هو قبيحٌ ومرذول. وبذلك يكون المعياري (القِيَم) تابعًا للوضعي (التجربة)، في سياق يخدم تصوّرات الغرب للوجود ومصالحه في العالم. فالظلم الاجتماعي يصير مقبولًا إذا أثبت البحث العلمي (الاقتصادي) أنه يناسب النمو، ويغدو القتل مباحًا إذا نَحَتَ العلم (السياسي والقانوني) ما يبرّره من مفاهيم: كالدروع البشريّة، والحرب العادلة، والأضرار الجانبيّة في وصف الضحايا الأبرياء في العمليات العسكريّة العشوائيّة، وحق النقض بزعم حفظ الأمن والسلم الدوليّين رغم ما ينطوي عليه هذا الحق المختلق من تمييز. وباستعمال المنطق العلموي يُتلاعب بالتكوين العقلاني والفطري للمجتمع، إلى الحدّ الذي صارت فيه أسرة مكوّنة من "والدين" من الجنس نفسه سويّة ومقبولة. وفي أوائل القرن الماضي زعمت الأبحاث العِرقيّة وجود فوارق بين السُلالات البشريّة تبرّر استعباد

بعضها بعضًا، وكان على البشريّة أن تدفع ثمنًا باهظًا من التمييز العنصري والرقّ وأعمال الإبادة الشنيعة (على يدّ المستعمرين وتجار العبيد في إفريقيا وأوروبا وأميركا) وأن تُزهَق أرواح مئات الملايين من الناس أو يفقدوا حرياتهم قبل أن يكفّ المستعبِدون عن أفعالهم وتُحظر النظريات المسوّغة لها.

أمّا تبرير السيطرة بالتقدم فتشهد عليه الصكوك المكتوبة (كصكوك الانتداب) أو المعاهدات والاتفاقيات والإعلانات الدولية المفروضة على الآخرين فرضًا (سايكس بيكو، بولية نيو كامب، معاهدة سيفر، معاهدة سان ريمو...)، أو بالقوة ومن خلال النزاعات والحروب.

لكن ما الرابط بين التقدم والهيمنة؟

تقوم عمليّات الإنتاج الرأسمالي على ثلاثة أمور: **التبديد (التدمير) والتحكّم والمقايضة**. ينطوي إنتاج السلع على تبديد واسع النطاق للموارد، بما يزيد كثيرًا عن قدرة الطبيعة على تجديد نفسها. يشمل الاستنزاف أيضًا الإنسان الذي ينخرط في أنشطة اقتصاديّة تدّمر جزءًا من مساحته الحياتيّة والنفسيّة في الزمان والمكان، وفي مقابل ذلك يحصل على نفع يسير يقلّ عن المساحة المفقودة.

أمّا **التحكم** فيكمن في سلسلة مترابطة الحلقات من الأعمال. ينطوي ذلك على تطويع الإنسان للطبيعة بوصفه ركنًا لا غنى عنه في الإنتاج. ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ إذ يستلزم تطويع الطبيعة أن يسيطر الإنسان على الإنسان (العبودية، الإقطاع، أنظمة العمل غير العادلة وقيودها)، ولكي يأخذ الإنتاج مداه ويُطلق العنان لاستخدام موارد الطبيعة لا بد من سيطرة مجتمعات ومجموعات بشريّة على غيرها، بل هذا شرط لا بدّ منه لتمكين بعض الناس من التحكّم بغيرهم.

وبما أن السيطرة لا تتحقق بالقوة وحدها تبرز الحاجة إلى المقايضات والمساومات والتسويات. ومن أجل ذلك: تُعرُض علينا نُظم الإنتاج التخلي عن جزء لا يستهان به من الحريّة للحصول على حدٍّ أعلى من الكفاية والوفرة، وتتيح لنا الأنظمة السياسية وما تنطوي عليه من عقد اجتماعي قدرًا من الاستقرار في مقابل التخلي عن جزء آخر من الحريّة. وفي النظام الدولي والعلاقات بين الأمم يجري التنازل عن مقدار من الاستقلال في مقابل إزالة بعض الموانع من طريق النموّ، كما في إجبار بريطانيا في القرنين التاسع

عشر والعشرين لمستعمراتها والدول الواقعة تحت نفوذها على عقد اتفاقيات تبادل حرّة خرّبت صناعاتها وقوّضت حساباتها الخارجيّة، والأمر نفسه ما زال حاضرًا في علاقة الشمال بالجنوب والمركز بالأطراف.

وبذلك تكون الثقافة والصراع على الأفكار والمنافسة بين النماذج جزءًا لا يتجزّأ من الصراع على النظام الدولي وتحدّيًا استراتيجيًّا لا يمكن إغفاله.

أفكار خلف الصراعات

لم تخلُ أسطورة التفوّق الغربي، ولا سيّما في حقبة العولمة، من التأويلات الآيديولوجية التي أول ما عبّرت عن نفسها في أطروحة **نهاية التاريخ**. كان الفيلسوف والعالم الروسي ألكسندر كوجيف (1902-1968) سبّاقًا إلى افتراض أن النموذج الليبرالي سيجسّد نهاية التاريخ. وقد لاقت الفكرة رواجًا واسعًا بعد أن أعاد إطلاقها فرانسيس فوكوياما في مقال عام 1989 ثم في كتاب نشره في 1992. وفي المقلب الآخر لم ينكر ألكسندر دوغين أنّ نهاية التاريخ المتمثّلة بما بعد الحداثة هي ليبرالية الطابع، كون الليبرالية صمدت في السباق الحداثوي ووصلت إلى نهايته فيما تساقط الآخرون (الاشتراكيّة الماركسيّة والقوميّة الفاشيّة). لم يأبه المتحمّسون للنظريّة بأن مبدأ الحتمية الاجتماعية والتاريخيّة يتناقض مع روح الحداثة الغربية التي ربطت نفسها بالتجربة الحسيّة وبعقلانية ماديّة لا قِبَل لها بالتجريد الفلسفي، وأن الحتميّة التي هي في صلب أطروحة نهاية التاريخ، تخالف أيضًا منطق ما بعد الحداثة الذي يحتفي بالقطيعة والتفكيك واللايقين، بل إنّه لا يحمل الأفكار الكبرى على محمل الجدّ.

وفي تأويلات التفوّق الغربي المعولم أيضًا يحلّ **الصراع بين الحضارات**، بوصفها أعلى تجمّع تاريخي، محلّ الصراع بين الدول التي رُسمت حدودها السياسيّة عنوة بالحروب والجيوش. وما زال اسم صامويل هانتنغتون يتردد في الأنحاء كلّما عصف التوتر في العالم. مع ذلك، فشلت أطروحة عن صدام الحضارات في تقديم شرح للانقسامات الدامية والمريرة داخل الحضارات نفسها. ففي الغرب تتصارع اليوم الليبرالية المعولمة مع اليمين المحافظ المتشدد، وفي الأمس القريب جنح التكفيريون في العالم الإسلامي، بدعم خارجي أو من دونه، نحو عنف دموي متوحش بدعاوى عقيديّة زائفة، وتواجه الكنيسة الأرثوذوكسيّة الانقسام على خلفية الصراع على أوكرانيا.

ومهما كان دافع هنتنغتون من أطروحته فإنها عبّرت ولا تزال تعبّر عن توق الغرب الجماعي إلى إسباغ صفة جوهرانيّة على صراعاته العالميّة، فلا يكون مدارها السيطرة والنفوذ فقط. ويؤكّد الشعار الذي رفعه الرئيس الأميركي جو بايدن عن تحالف الليبراليات هذه الحقيقة، ويُستوحى الأمر نفسه من الرطانات الأوروبية المذعورة بعد عملية طوفان الأقصى، فلم تتردد قيادات غربيّة في تبنّي تفسيرات دينيّة كاذبة للحرب بين المقاومة الفلسطينيّة والاحتلال.

لكن لجون ميرشايمر رأي آخر في النظام الدولي. **الواقعية الهجومية** برأيه هي التي تحكم العلاقات والصراعات والمنافسات بين الدول. والهدف النهائي لكل قوة عظمى هو تعظيم حصتها من القوة العالمية والسيطرة على النظام في نهاية المطاف. من الناحية العمليّة، هذا يعني أن أقوى الدول تسعى إلى فرض الهيمنة في منطقتها من العالم مع ضمان عدم سيطرة أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى.

ينطلق ميرشايمر في نظريته من خمس فرضيّات لا تحتل الأفكار موقعًا فيها، فتفترق عما استندت إليه نظريات صراع الحضارات أو نهاية التاريخ، وتختلف كذلك عما أوردناه بشأن تفكك ثلاثيّة القوة لمصلحة الكيانات ما فوق الدولة وما دونها.

في الفرضيّة **الأولى** الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة الدولية، ولا توجد سلطة عليا تقف فوقها. **الفرضيّتان اللاحقتان** تتعلّقان بالقدرات والنوايا؛ تمتلك جميع الدول قدرات عسكرية هجومية، رغم أن بعضها يمتلك أكثر من غيره منها بل ربما أكثر بكثير من الآخرين، كما هو حال الولايات المتحدة تجاه أقرب منافسيها. لكن إذا كان قياس القدرات سهلًا، فإنّ معرفة دولة ما بنوايا غيرها تبدو صعبة المنال، فالنوايا موجودة حسب ميرشايمر في رؤوس القادة، ولا يمكن التحقق منها بدرجة عالية من الثقة ولا سيما في المدى البعيد. الفرضية **الرابعة** في هذه النظريّة أن البقاء هو أهم أهداف الدول ويتفوّق بداهة على غيره من الأهداف. والبقاء هو أكثر من محافظة الدولة على سلامة إقليمها، بل ينطوي أيضًا على إمساكها بقرارها واستقلالها في وضع السياسات. كل ذلك

انطلاقًا من فرضية **خامسة** مفادها أن الدول جهات عقلانية، في تصميم الاستراتيجيات التي تعظّم فرصها في البقاء[5].

يميل ميرشايمر من خلال الواقعيّة الهجوميّة إلى ترجيح كفّة الصراع على التعاون بين الدول العظمى التي لن تتنازل ببساطة عن مكاسبها في النظام الدولي، وبين الدول الصاعدة التي لا ترى مناصًا من تعظيم حصتها فيه إذا وجدت طريقها إلى ذلك. ولذلك يرى أنّ صعود الصين، من المنظور نفسه، لا يمكن أن يكون سلميًّا. وحجته في ذلك أنه إذا استمرت الصين في النمو اقتصاديًا فسوف تحاول الهيمنة على آسيا بنفس الطريقة التي تهيمن بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي. وستبذل واشنطن جهودًا هائلة لمنع الصين من تحقيق الهيمنة على محيطها. قد ينضم أغلب جيران بكين، بمن فيهم الهند واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وروسيا وفيتنام والفيليبين، إلى الولايات المتحدة لاحتواء القوة الصينية، ما قد يُطلق منافسة أمنية شديدة تصل إلى شفير الحرب. علمًا أن الصين تظهر في العلن رغبتها في أن يكون صعودها وديًا في عالم متكافئ ومنظّم ومتعدّد الأقطاب وعولمة اقتصاديّة شاملة تعود بالنفع على الجميع[6].

يفضّل تيار آخر، يمثله أنصار **الليبرالية الجديدة**، أن يضفي على المركزيّة الغربيّة المعولمة صفة أداتيّة تعتني بالكفاءة والتفوّق، فبوسع الأمم القويّة أن تفرض حضورها في المجتمعات الأخرى من خلال تعميم الانفتاح بين الدول والسياسات الملائمة والتكنولوجيا العابرة للحدود، وبذلك يمكنها فرض آرائها على الآخرين بالقوّة الناعمة والذكيّة وليس من خلال الحرب. لكن خلف هذا الواجهة البرّاقة والمبسّطة لليبرالية الجديدة تكمن تغيّرات اجتماعية واقتصادية وثقافية معقّدة، كالتوسع في تحديد نطاق السوق والتدمير المنهجي للترابطات الاجتماعية وتكريس النزعة الفردية وإعادة تعريف الدولة ومهامها ومحاولة تقويض التنوّع العالمي لمصلحة نسخة متشدّدة للمركزيّة

---

[5] لا يمكن حسب ميرشايمر التنبؤ بالمستقبل السياسي للعالم دون نظرية في السياسة الدولية، فهذه هي التي تجلي بعض الغموض المحيط بسلوك القوى العظمى وتبين تفاعل الدول الأخرى معها سلبًا أو إيجابًا. لقد عبر توماس هوبز عن الغموض الذي يكتنف الأحداث بقوله "إن الحاضر هو الحقيقة الوحيدة في الحياة؛ الماضي موجود في الذاكرة فقط، والوقائع الآتية ليس لها وجود على الإطلاق". وهذا ما يضفي حسب ميرشايمر أهميّة على النظريات في التنبؤ بالسياسة العالميّة.

للمزيد انظر:

John J. Mearsheimer; ***Can China Rise Peacefully?*** National interest; Oct. 25 2014.

[6] انظر مثلًا تصريح وزير الخارجيّة الصيني وانغ يي في مؤتمر صحفي عقد على هامش الدورة الثانية للمجلس الوطني الـ 14 لنواب الشعب الصيني. (المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق؛ ***الرصد الاستراتيجي- عدد شهري خاص بالصين***؛ 2 نيسان 2024).

الغربيّة. ثمّ إنّ تمسّك الغرب بالانفتاح الليبرالي بين الدول ليس سلميًّا بل يستند إلى موازين قوى تميل لمصلحته فتمكّنه في جني ثمار الانفتاح في الاقتصاد والسياسة.

مهمّة الليبرالية، التي هي آيديولوجيا في نهاية المطاف، تبدو مستعصية، فرغم تقدّم التقنيات وتوسّع أحجام الكارتلات حافظت الدولة على صمودها وقوّتها، ولم تقم قيامة القوميّة أو اللاقوميّة العالمية ولم تُمح الحدود وتصلّبت العصبيات في أماكن كثيرة بدلًا من تراخيها. إن المعولم والمحلّي عالمان مستمران في العيش جنبًا إلى جنب ويتبادلان الصدارة، فيسود الميل إلى الانطواء على النفس حين يخفت بريق الدول المهيمنة وتفقد مكانتها، ويسود الانفتاح والانفراج إذا لمع نجمها.

ورغم التناقضات الظاهرة بين الاتجاهات المذكورة فإنها تجري في النهاية نحو مصبّ واحد هو تبرير الهيمنة وتكريس سيادة الغرب على العالم. وتنطوي تلك الاتجاهات على استعارتين: الأولى من التاريخانيّة التي ترى التاريخ الإنساني نتاجًا للوعي وقابلًا للإدراك والتمثّل ومسارًا متصلًا يتطوّر باستمرار. والثانية من فلسفة القوة، التي تدعو إلى تجاهل الأخلاق إذا تعارضت مع الغايات. لكن التاريخانيّة تتناقض مع فهم المركزيّة الغربيّة للزمن الذي يمضي إلى الأمام بحسبها دون ذاكرة أو بذاكرة ضعيفة. أمّا القوة، التي أوغل الغرب فيها تضخيمًا للذات، فقد استُخدمت بمعزل عن أساسها الفلسفي الذي هو الإرادة. لقد امتلك الغرب إرادة العنف لا إرادة القوّة، ولذلك لم تكن الحرب لديه استكمالًا للسياسة، بل مراودة لآمال وأوهام فات أوان استرجاعها. لقد خسر الغرب سيطرته المطلقة على التحديث والحداثة ففقد إحساسه بالأمان، بل فقد هيئته التي أوجدت هويته، وبذلك كان هو الذي يتغيّر فيما يحاول تغيير الآخرين، كما نبيّن في الفقرة الآتية.

روايات متنافسة

يعوّل الغرب على ثقافته "الجاذبة" في اكتساب **قوّة ناعمة** مؤثرة على موازين القوى العالميّة. وهذه عدوى تنتشر بين الأقطاب والدول المتنافسة. وسنلمس عناية متزايدة بالثقافة بوصفها عنصرًا مؤثرًا في اكتساب القوّة على المسرح العالمي. وإذا كانت الحريّات الليبراليّة هي الراية الكبيرة التي يلوّح بها الغرب كلّما اهتزّت مشروعيّته أو تزعزعت مكانته، فإنّ المزج بين الثقافة التقليدية المتوارثة والعقائد السياسيّة يعطي الآخرين أفقًا واسعًا لنسج علاقات قائمة على التعاون المتكافئ.

في الصين تبرز تعاليم كونفوشيوس أكثر فأكثر مصدرًا للقيم السياسيّة المرجعيّة، وبالخصوص في السياسة الخارجيّة القائمة على التعايش السلمي، والمستلهمة من القيم الصينيّة المحدّدة للعلاقات الأسريّة والاجتماعيّة بين الناس، والتي يبرز فيها: الولاء والواجب، والحبّ والطاعة، والالتزام والقدوة والثقة المتبادلة. وتلتقي الصين، التي تسعى دون كلل إلى أن يكون نموذجها الاشتراكي ذا خصائص صينيّة، مع روسيا في عدّ الثقافات المحلّية والتنوّع مزايا يمكن البناء عليها في توطيد العلاقات الخارجيّة والتمايز عن الغرب في قضايا عدّة[7].

---

[7] يقول الرئيس الصيني تشي جين بينغ: على مدى الألفية الماضية حقّقت الشعوب الآسيوية مآثر رائعة في تطوير حضاراتها، إن الأعمال الأدبيّة الكبيرة مثل: كتاب القصائد (ويسمّى أيضًا كتاب الأغاني الصيني وهو أول مختارات شعريّة صينيّة تتضمن 305 قصائد ذات طابع شعبي جمعت على مدى 500 عام ويقال إن كونفوشيوس قام باختيارها من أصل 3000 قصيدة)، وكتاب محاورات كونفوشيوس، وألف ليلة وليلة، وريغ فيدا (مجموعة من التراتيل المقدسة الهندية)، وكذلك الابتكارات العظيمة مثل الكتابة المسمارية، والهيروغليفية، والزجاج، والأرقام العربية، والورق، والطباعة، والإنجازات المعمارية الرائعة، مثل سور الصين العظيم والمسجد الحرام وتاج محل وانغور فات (معابد هندوسيّة)... كلّ هذه الأعمال والمآثر الآسيوية التي تُعدّ جزءًا من التراث والحضارة العالميين تألقت معًا وكتبت مجتمعة ملحمة (إنسانيّة) من خلال التبادل والإلهام المشترك... التنوع يشجع التفاعل بين الحضارات، والتفاعل يعزّز الإثراء المتبادل، والإثراء المتبادل يعزز تطور الحضارة.

انظر:

XI JINPING*; La Gouvernance de LA Chine*; Beijine:Les editions en Langues Etrangeres;P: 604-605.

في جانب آخر، يطرح المفكر الروسي ألكسندر دوغين أطروحته الأوراسية، التي توجد مدىً حيويًا لروسيا غير قائم على السيطرة بل التفاعل الإيجابي مع المحيط من منظور يعترف بالتنوع ويتناقض مع النيوليبرالية الغربيّة ذات النزعة الماديّة. وهذه رؤية لا تريد أن تنازع ما بعد الحداثة بل أن تتلبسها وأن تكون (من خلال الفكرة الأوراسيّة) نسختها البديلة التي تأخذ بعين الاعتبار أنّ شعوب العالم خارج الغرب لم تأخذ بروح الحداثة المتمثلة بنفي المقدّس، فما زال المقدس رغم مظاهر الحداثة في حياتها يحفر عميقًا في وعيها ويتجسّد لديها في المعرفة والسياسة والحياة.

ومع أنّ النموذج الليبرالي هو الذي نجح، برأي دوغين، في الانتقال من الحداثة إلى ما بعدها، فيما أخفق النموذجان الآخران، الفاشي والاشتراكي-الماركسي، فإنّ ما بعد الحداثة هي مساحة مفتوحة للحداثة وما قبلها. وبتعبير دوغين، "البداوة الحديثة والكوزموبوليتية الكوكبيّة تقودان إلى خلخلة الأمّة، وتصبح كل من العلمانيّة والديانات التقليديّة والعبادات غريبة الأطوار والشاذة متساوية من حيث المكانة والدور. فالإنسان ما بعد الحداثي يستخدم بمنتهى الحريّة مقاطع عشوائيّة من تعاليم ومعتقدات وخطابات كونيّة غير منسجمة" وذلك في سياق خال من يقينيّات ما قبل الحداثة، ومن العلمانيّة الصارمة، الإلحادية أحيانًا، في عصر التنوير.

هناك فرصة لإعادة تشكيل ما بعد الحداثة على نحو لا يغفل الجانب الروحي الأهمية والتنوع الثقافي والحضاري. فيمكن في إطار ما بعد الحداثة أن تموت الدولة الوطنيّة لكن بشرط أن لا تحلّ محلها الأمبراطوريّة المعولمة، وأن يجري الخروج من ثنائية البر والبحر الجيوسياسيّة دون التعرض لـ "الطوفان العالمي" المتمثّل في انتصار المذهب الأطلسي، ويمكن التخلّي عن بعض المظاهر التقليديّة للعلاقة بين الجنسين لكن بالعودة إلى الأشكال القديمة جدًّا للعلاقات الاجتماعيّة أو من خلال تجارب مقدسة جديدة، ويمكن السماح للاقتصاد الافتراضي بالمرور لكن ضمن قنوات انتقائيّة تضبطه على إيقاع الاقتصاد الحقيقي. ما ينبغي فعله هو "أن نخترق ما بعد الحداثة كما ينمو العشب مخترقًا الأسفلت عديم الحياة".

وعلى الرغم من وصف دوغين أطروحته الأوراسيّة بأنها ماركسيّة القرن الواحد والعشرين فإنه يولّي، في السياق المذكور، اهتمامًا للجوانب الدينية والروحية بغرض إيجاد فضاء استراتيجي واحد للعالم القديم. ونجد صدى لهذه الأفكار في السياسات التي اعتمدتها روسيا في عهد فلاديمير بوتين ولا سيّما تجاه أوكرانيا وسوريا وفي معارضة القيم والأخلاق الغربية الاجتماعية والأسرية. وتجدر الإشارة

وتواظب إيران من جهتها على إعطاء الأفكار مكانة بارزة في رسم سياساتها واستراتيجيّاتها ووضع أهدافها. ونلمس في خطابات وتوجيهات الإمام الخامنئي حرصًا على ربط التوجهات العامّة للدولة بالمنطلقات الفكريّة والنموذج الخاص للثورة الإسلامية. وهذا ما نراه في الحضور المطّرد للمبادئ والعناوين المرجعيّة في الخطاب السياسي، والتي تصبّ في تحقيق غايات محوريّة: الحفاظ على الطابع الثوري والتحرّري للدولة (مقارعة الاستكبار ونصرة المستضعفين والمرونة البطوليّة)، وتعبئة الداخل لتحقيق إنجازات أو مواجهة تحدّيات (منذ سنوات عدّة تدأب إيران على إطلاق شعار سنوي يرتبط بالإنتاج: الإنتاج المعرفي المولّد لفرص العمل عام 2024، الإنتاج والتنمية وإزالة المانع في العام 2023... وقبل ذلك الاقتصاد المقاوم، الإنتاج وتوفير فرص العمل...). وقد يكون الغرض من الإعلان عن أفكار ومبادئ سياسيّة تعزيز الصلات والروابط والمكانة في الخارج وإبراز تصوّر إيران عن النظام العالمي العادل (لا شرقية ولا غربية، الوحدة الإسلامية في مواجهة التسلّط العالمي، التعاون مع الجوار ولا سيّما في غرب آسيا، التعدّدية في النظام العالمي، رفض الحرب في العلاقات الدوليّة، الحرب الناعمة في مقابل القوّة الناعمة، حوار الحضارات في مقابل صدام الحضارات...).

ولم تكن نظرة إيران للعامل الثقافي ذات طابع بنائي يركّز، كما في النظرة التقليدية الغربية، على الفوارق الثابتة والهويات (الدينية أو العرقيّة أو القومية أو حتى الطبقيّة)، بل وجّهت عنايتها إلى مبادئ وقيم عموميّة تارة كالتعدّدية والاعتراف بالتنوع الثقافي والتفاعل البنّاء بين الشعوب، ودينية تارة أخرى كالتأكيد على الطابع الروحي ونبذ النزعة الماديّة المتطرّفة. وقد فضّلت إيران، ضمن نقاش داخلي مستمرّ إعطاء الأولويّة للعلاقة مع الشرق أكثر من الغرب لأسباب يتصدّرها العامل الثقافي والحضاري الذي يرجّح كفّة العلاقة مع دول العالم الإسلامي وآسيا على غيرها من العلاقات. ومع أنّ إيران تراعي في سياساتها المصالح، إلّا أنها تظل مقيدة بثوابتها الفكرية والعقديّة التي لا تزعزها

إلى أن الرئيس الروسي صادق في نهاية العام 2022 على قانون يحظر الدعاية للشذوذ الجنسي والتحرش بالأطفال وتغيير الجنس. وقد تكرّر في خطاب الرئيس الروسي إيراد قضايا ثقافية وقيمية في معرض تأكيد الخصوصيّة الروسيّة والتباين مع الغرب.

لمزيد من الاطلاع على أطروحة دوغين أنظر:

ألكسندر دوغين؛ ***الجغرافيا السياسيّة لما بعد الحداثة: عصر الأمبراطوريّات الجديدة.. الخطوط العامّة للجغرافيا السياسيّة في القرن الواحد والعشرين***-ترجمة إبراهيم استنبولي؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ 2022؛ ص: 47-89.

التحوّلات. وبذلك يصحّ وصف العقلانية في السياسات الإيرانية بأنّها ذات قوام مثالي حتى لو أبرزت بين الحين والآخر نزعة براغماتية واضحة المعالم.

ثمانية وجوه لتداعي المركزيّة

يعرِّف الغرب ثقافته بأنها مجموعة مترابطة من العناصر الصارمة: إعلاء مكانة العقل في العلاقة مع الطبيعة أي اكتشاف القوانين الطبيعية بواسطة العقل العلمي التجريبي، وفكرة سيادة القانون بمعنى أن لا يخضع المجتمع لحكم العادات والامتيازات والتمييز بل لحكم القانون باسم العقل والسيادة الشعبية. ومن تلك العناصر أيضًا، تحرير الفرد من سطوة السلطات الأخلاقية أو الدينية أو العائلية، لينصاع لسلطة العقل المتغلّب على الانفعالات، والذي يجسّد سلطة اجتماعيّة وقيميّة موازية. وفي طِيّات الهويّة الجماعيّة المزعومة للغرب، سنعاين نسيجًا متآلفًا من الإرث الكلاسيكي الذي يتضمن الفلسفة اليونانية والقانون الروماني، والمسيحيّة واللغات اللاتينية، والمبادئ المدنية المتمثلة في فصل الدين عن الدينونة، والتشريع الوضعي، والتعدّدية الاجتماعية والفردية.

وباختصار يمكن تكثيف مفهوم الحداثة الغربية في اصطلاح واحد هو، كما تقدّم، العقلانية الماديّة التي تُنسب إليها الثورة العلميّة والدولة الحديثة البيروقراطيّة، والتمحور حول الإنسان الفرد، لكن ذلك لم يلغ تمامًا العناصر التقليدية أو اللاعقلانية التي تكمن في عمق اللاوعي الغربي لتخرج من كمونها في أوقات الأزمة. إنّ هذه الجدليّة الملتبسة بين العقلانيّة وعدمها في الغرب، تضعه في منافسة غير متكافئة مع الضفّة المقابلة من العالم التي ما زالت بمنأى عن هذا الالتباس، والتي حسمت أمرها في الالتزام بعقلانيّة مثالية لا تنكر الروحانيّة والميتافيزيقيا.

لقد عمّق تباطؤ العولمة وتحوّل اتجاهاتها من **أزمة المركزيّة الغربيّة** التي تُصاب عناصرها المؤسّسة بالوهن وتمهّد لما يحيط بالعالم من أزمات:

1. ففي الغرب تتراجع مرجعية العقل، من منتج للمعرفة العموميّة والأفكار الكبرى التي ترسم مصير البشر، إلى عقل يعمل في خدمة التنظيم الآلي للمجتمع، وهكذا تُستنفد طاقة البشر في تسريع وتيرة الثورات التقنيّة (لا العلميّة) من ناحية والسعي إلى التكيّف مع آثارها من ناحية ثانية. ومع إشاعة ثقافة الأنانية وحبّ الذات نشهد انفصالًا آخر بين

العقل والسلوك البشري، فمعيار الصواب والخطأ في هذا السلوك بات خاضعًا لسلطة العلم، ولا دور في ذلك للمعارف العقليّة والفطريّة القبليّة.

وتتوّج أزمة المركزيّة الغربيّة الحاليّة مسيرة تراجع العقل الذي فقد استقلاله وقدرته على اشتقاق قوانين كليّة في النظر إلى الوجود والحياة والطبيعة البشرية، وبذلك نحن نشهد على نحو غير مسبوق انفصام عُرى العلاقة بين العقل النظري والعقل العملي وبين القطبين الفكري والأخلاقي في عمارة المدنية الغربية. ولهذا الانفصام آثاره على قضايا السلام والأمن وعلى الاستقرار، فالعقل المشغول بمراكمة المكاسب على حساب الآخرين لا يقيم وزنًا للتسويات والمساومات الندّية والمتوازنة، بل يعجز عن إيجاد نخب تعبّر بتصوّراتها وخيالها إلى ما وراء الربح السريع والأهداف القريبة العارضة والمصالح المتغلّبة على غيرها. ولن تعترينا والحال هذه الدهشة من جنوح القادة في الغرب نحو الاصطدام بالدول الأخرى في الخارج وتوسيع الشروخ المجتمعيّة والسياسيّة في الداخل. ولن يكون صعبًا كذلك فهم السياق الذي تتنازل فيه الطبقة القياديّة في الشركات والمجمّعات الإنتاجية الغربيّة الكبرى بسهولة عن عمليّات الإنتاج لمصلحة الآخرين، في سعيها نحو أرباح مضاعفة من المضاربات والمعاملات المالية والنقدية. وهذا أفضى إلى مراكمة الرأسمال الإنتاجي في الشرق وتكديس رأس المال المالي في الغرب، مع ما يجرّه هذا التقسيم الجديد للعمل الدولي من اضطرابات وأزمات ماليّة واقتصاديّة واسعة النطاق.

2. وفي الغرب أيضًا تتخلّف القِيَم السياسيّة عن اللحاق بركب التحوّلات ومقاومة ما تلاقيه من تهديدات. وتتعرّض الديموقراطيّة، التي هي مبرّره في التوسع والهيمنة، لتهديدين: الأول يأتي من تنامي سطوة السوق التي تكره الحدود فيما لا يستقيم عمل الأنظمة السياسيّة من دون حدود، ولا تبالي ثقافة الأعمال بالديموقراطية بل إنها تتعارض في صميمها مع الاختيار الحرّ.

أما التهديد الثاني للديموقراطيّة فيأتي من إضعاف الدولة، فالديموقراطيّة إنما تكون ممكنة وفعّالة في مجتمعات لديها قدر مقبول من التجانس، أمّا المجتمعات المنقسمة فلا يرضيها حكم الأغلبيّة بل يجرّ عليها الصراع وينشر بين أبنائها بذور الفرقة. ويؤدّي إضعاف الدولة أيضًا إلى تبنّي سياسات عامّة وأساسيّة خارج الإرادة الشعبيّة، وقد رأينا كيف اضطرت أوروبا إلى الانصياع للإدارة الأميركيّة، على الضد من مصالح بعضها، تجاه الحرب الأوكرانيّة بدءًا من عام 2022، وكانت فعلت الأمر نفسه على إثر الأزمة الماليّة

العالميّة عام 2008، وتفعل ما يماثله في تغطية الحرب الإباديّة التي تشنها "إسرائيل" على غزّة.

وينطوي تراجع الديموقراطية[8] في الغرب على نتائج مقوّضة للاستقرار في دوله، فالانقسامات الداخليّة بشأن قضايا حيويّة كالتأمينات الاجتماعيّة والجندر وما يماثلها.. لم تعدّ قابلة للحلّ ضمن المؤسسات، ما يدفع المجتمعات نحو انقسامات عميقة ودائمة، وهذا النوع من الانقسام لا يمكن استيعابه ضمن ثنائية الحكم والمعارضة المألوفة في الديموقراطيّات التقليديّة، بل صار يعبّر عن نفسه من خلال حركات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي، والاضطرابات الشعبيّة وممارسة الضغوط من خارج المؤسسات، ويحاول الغرب تصدير أزماته إلى الخارج من خلال تصعيد المنافسات الاقتصادية والجيوسياسيّة، في سعيه للحفاظ على تفوقه وضمان مستوى معيشة مرتفع لشعوبه وتخفيف ما يواجهه من ضغوط داخليّة.

3. إنّ تموضع الغرب في مدار صراع الحضارات والأمم يفترض امتلاكه هويّة تاريخيّة جوهرانيّة وجامعة، وهذا ما لا تحققه المرجعيّة التقليديّة للغرب المتمثّلة بالإرث اليوناني (في الفلسفة) والرومانيّ (في القانون والدولة). ولذلك جرى العمل، بعد الحرب الباردة وانطواء صفحة التنافس الآيديولوجي، على تكريس الثقافة المسيحية/اليهودية بوصفها الحيّز المشترك المزعوم للهويّة الجامعة.

وفي الأساس كان ابتداع هويّة جامعة للغرب سببًا في بث بذور الفرقة والتوتّر على المستوى العالمي. أكثر ما يعبّر عن ذلك في الحاضر هو خُواف الإسلام وتحفيز الأصوليّات المتعصبة وتكريس الشرخ الأسطوري بين الغرب وباقي العالم. وفي الماضي، ولأسباب

---

[8] على الرغم مما يعتري مؤشّر الديموقراطية الصادر عن مجموعة "الإيكونوميست" من شوائب ونقص في الصدقية، فإنه يؤكّد في تقريره الأخير لعام 2023 على تراجع حالة الديموقراطية في العالم التي حقّقت أدنى مستوى لها منذ صدور هذا المؤشر عام 2006. والتقرير الأخير الذي حمل عنوان "عصر الصراع" رأى أن هذا التراجع جزء من مسار طويل من تراجع الديموقراطية العالميّة وركودها. وهذا حصل بفعل الحروب والصراعات والممارسات الاستبداديّة وتراجع الثقة بالأحزاب السياسية التقليديّة وإضعاف العمليّة الانتخابية. ويتبيّن من تتبع بيانات التقرير في المدّة 2006-2023 تراجع مؤشر الديموقراطية في العالم ككل، وتراجع المؤشّر أيضًا في 6 أقاليم من بين الأقاليم السبعة التي يرصدها التقرير بما فيها أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، والمنطقة الوحيدة التي سجّلت تحسّنًا كانت أميركا اللاتينيّة. ومن أصل 22 دولة غربية مصنفة ديموقراطية كاملة أو منقوصة، يظهر التقرير تراجع مؤشر الديموقراطية خلال المدّة المذكورة في 15 منها وتحسّنًا في أربع دول فقط، مع بقاء الوضع على حاله تقريبًا في الدول الثلاث الباقية.

انظر:

Economist Intelligence; ***Democracy Index 2023: Age of conflict***; The Economist Intelligence Unit Limited 2024.

لها علاقة بالأســاس الديني المفترض للهوية الغربية، تجاهل الرئيس الأميركي توماس وودرو ويلســون (1924-1956) توصـيات لجنة كينغ -كراين التي أرســلها الى فلســطين لتقصــي الحقائق بداية القرن الماضــي، والتي كانت قاطعة في تحذيرها: إذا مضــى المشـروع الصـهيوني قُدمًا فهذا سـيكون "نقضًـا شـائنًا لحق تقرير المصـير" الذي أعلنه ويلسون نفسه. لكن الأخير الذي ينتمي للطائفة المشيخية اختار أن يتجاهل التحذير قائلًا لزعيم صــهيوني "لا تقلق، دكتور وايز، فلســطين لكم". وما زالت مزاعم الهوية الجامعة للغرب، من بين أسـباب عدّة، تقف وراء الدعم غير المحدود وغير الأخلاقي لـــ "إسـرائيل" في حروبها، والمزاعم نفسها هي التي تحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

4. ســنلاحظ أيضــًا في أزمة المركزيّة الغربيّة، أنها دفعت الدولة للتنازل عن مكاســب الرأسمالية الاجتماعية[9]. لكن المفارقة أن الحكومات، في خضمّ الأزمة المالية عام 2008، عادت إلى صــدارة المشــهد دافعة إلى الخلف المصــارف والشــركات الكبرى، وزاد حضــور التجمّعات العالمية التي لا تنتقص من سـيادة أعضـائها (مثل مجموعة البريكس ومنظمة

---

[9] من المفيد دفع النقاش إلى أبعد من دعم تدخل الدولة أو معارضته. فقد حاول عدد من الباحثين الأميركيين إعادة دراسة موضوع الدولة لتكون بحدّ ذاتها موضوعًا للتحليل، في مقابل فصل المجالات الدراسيّة للإدارة العامة والسياسات العامّة عن العلوم السياسيّة. وبخلاف الاقتصاد السياسي التقليدي الذي ينظر إلى الدولة على أنها ساحة للصراع بين المجموعات على الموارد والنفوذ، فإنّ الاقتصاد السياسي الجديد يرى في الدولة فاعلًا مستقلًا يتأثر بالمجتمع لكنه يؤثّر فيه أيضًا، وتظهر استقلالية الدولة في قدرة نخبها على تبنّي سياسات تتعارض مع القوى الاجتماعية والسياسيّة النافذة، على أن تكون هذه النخب، بخلاف الرؤية الفيبريّة لها، منغرسة في مجتمع الأعمال لا مستقلة عنه. بمعنى آخر إنّ البيروقراطيّة الحكوميّة القائمة على الاستحقاق، والتي تتمتع بالقدر اللازم من الاستقلال (المعزول عن النخب الاستثمارية لتلافي ضغوطها أو المتفاعل معها على نحو وظيفي ونديّ) تعطي الدولة قدرة فائقة على الفعل والتأثير في مسارات الأمور في المجتمع والاقتصاد. وحتى في المنظور الرأسمالي التقليدي يمكن أن نعثر على نماذج للتفاعل الإيجابي والعلاقة التكافليّة والتضامنية المتبادلة بين قطاع الأعمال من ناحية والحكومة والمجتمع من ناحية ثانية، كما في اليابان التي تنظر إلى حقوق العمّال من منظور أوسع يرتبط بالنظام الاجتماعي.

وسنلمس العديد من المراجعات للفكرة السائدة في المدخل الذي يتبنّاه النفعيّون التقليديون والجدّد، والتي لا ترى دافعًا لدى العاملين في القطاع العام إلّا البحث عن الريوع في عملهم فيه. وبخلاف ذلك تعدّ الخدمة العامّة في المدخل المعياري جزءًا من القوة السياديّة للدولة، وإقبال الأفراد على إنتاجها وتوزيعها يأتي في سياق الولاء للدولة وتأدية الواجب، أمّا المدخلان الشعوري والعقلاني فيربطان الاندفاع للعمل في القطاع العام بمواطنية حبّ الغير عند الموظفين في المدخل الشعوري، والمنفعة المعنوية المكتسبة من تعزيز الصورة الذاتية والدفاع عن مصالح فئات معينة في المدخل العقلاني. للمزيد أنظر:

- ألبر داغر؛ ***تيارات فكرية معاصرة من أجل التنمية العربيّة***؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ الطبعة الأولى؛ أكتوبر 2022 ص:26-36.

- مجموعة من المؤلفين/المنظمة العربية لمكافحة الفساد؛ ***تعارض المصالح في الدولة والمجتمع*** (عبد الحليم فضل الله؛ ***تسيير القطاعات الخدميّة بين آليات السوق والتفضيلات السياسيّة رؤية للعوامل والمحدّدات في ضوء المصلحة والعامّة مع إشارة خاصة إلى لبنان***)؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ الطبعة الأولى، نوفمبر 2017. ص:125-128.

- مجموعة من المؤلفين/المنظمة العربية لمكافحة الفساد؛ ***دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربيّة*** (طلال أبو غزالة؛ ***الأعمال والمجتمع***)؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ الطبعة الأولى، يناير 2013. ص:43-

شـــنغهاي...)، في حين تترنّح التكتلات العالمية الأخرى القائمة على تذويب الســـيادة الوطنية في أوعية إقليمية أوســـع (منطقة اليورو). ثم جاء الانهيار المالي، وبعده أزمة جائحة كورونا ثمّ الحرب الأوكرانيّة، وإغلاق البحر الأحمر أمام الكيان الإســـرائيلي والدول الداعمة له من قِبل أنصـــار الله، ليحطّم أســـطورة الســـوق المكتفية بذاتها. فالدولة لا الأسواق الحرة هي التي تسخّر الموارد وتجنّد الأساطيل والجيوش لحماية ما تراه مهمًّا لها من طرق وممرّات، وهي التي تصـرف الموازنات الضـخمة وتضـخ السـيولة لإنقاذ البنوك، وتنشـئ من أجلها شـبكات الأمان وتضـع قواعد الإشـراف والرقابة، وتعيد تعريف المخاطر، حتى أنها لم تتورّع في هذا السبيل عن نقل مديونية القطاع الخاص إليها.

ومن السـذاجة بمكان افتراض أنّ التجارة العالميّة والتشـابك متعدّد البعد بين الدول يغني عن وجود بنيّة أمنيّة حارســة لمصــالحها. لقد ظنّت الصــين مثلًا أنّ بوسـعها أن تسـتفيد مجانًا (Free rider) من البنية الأمنيّة الأميركيّة في المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر والخليج لنسج شراكاتها وتطوير خطوط التبادل مع دول جديدة، لكنها تكتشف مع مرور الوقت عقم هذا الظن، وتجد نفســـها مرغمة على امتلاك بنيتها الأمنية الخاصـــة الحارسة لمصالحها واستثماراتها.

5. يأتي ذلك في ســياق صــمود الســيادة القومية في مقابل مفهوم غامض وهُلامي هو الســـيادة المعولمة، فوجود هذه الأخيرة يحتاج إلى ثلاثة أمور: (1) أن يكون دافع التعاون بين الدول أقوى من دوافع الانقســـام والنزاع بينها، و(2) أن يوجد طرف موثوق به وقوي بما فيه الكفاية لإدارة اللعبة الاقتصـادية والسـياسـية بين الدول كما فعلت واشـنطن ذلك لمدة من الوقت، و(3) أن تكون الدول مســـتعدّة لبذل بعض التضـــحيات من أجل تحقيق دعم النموّ والاســتقرار في العالم. وهذا ما نفتقر إليه؛ فالمنافســات الصــفريّة تحلّ محل التعاون الاقتصادي الدولي، ويعاني العالم من تبعات فشل المرجعيّة الأميركيّة في القيام بوظائفها المفترضــة في صــون الاســتقرار خلال ثلاثة عقود دامية شــهدت أكثر من مئة حرب ضارية، ويتراجع أيضًا ميل الدول إلى التضامن فيما بينها في الأوقات الصعبة.

ولم تعد دولة عظمى كالولايات المتحدة الأميركية قادرة على ضـــبط أداء النظام العالمي ولا حتى التحكم بســـياســـاتها الخاصـــة، وليس لدى بيروقراطيي البنوك المركزية، التي تركّزت لـديهـا معظم سـلطـات الـدولـة، مـا يكفي من الـذخـائر لمواجهـة المشـكلات المستعصية. هذا يخلق فراغًا كبيرًا لا يمكن ملؤه إلا بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء ربع

قرن أو أكثر، وقتذاك كان بمقدور الدول رسم سياساتها بنفسها، وكان التعاون فيما بينها يدور مدار القناعات المشتركة والتوزيع المنصف للمكاسب والخسائر.

6. لكن العودة إلى الوراء تقتضي تسويات وتنازلات ووعيًا موضوعيًّا لحقائق العالم ومقاربات فلسفيّة جديدة تعيد ربط قاطرة المعرفة والعلوم بتأمّلاتنا الكونيّة العميقة، هذا عوضًا عن أن تنبثق تأمّلاتنا من دفق يوميّاتنا العابرة واحتكاكنا المتشظي مع الحياة.

نقول ذلك، ونحن نعي المكانة التي أعطتها المركزيّة الغربيّة للأسواق في رسم مصائر البشر، أكثر مما أراده أربابها وبخلاف مصالحهم البعيدة. وتقف العلوم الإنسانيّة عاجزة عن كبح جِماح الأسواق والتكنولوجيا عن التحكّم بالحياة. ومن الدعاوى الليبرالية التي ترتد الآن على مطلقيها، إهمال الثقافة لكونها تحمل، بالزعم الليبرالي، قيودًا جبريّة آتية من الماضي، وحصر التعاليم والأفكار بالأفراد. والمطلوب من العلوم الإنسانيّة أن تقدّم إجابات على ما يطرحه الفرد من أسئلة وأن تستجيب لما يكابده من أزمات وهموم فقط. لقد جرى تحرير العلوم من أي التزام بقبليّات وبديهيّات مجتمعيّة وفطرية، وأعطيت العلوم الطبيعيّة صلاحيّة البتّ في إشكاليات إنسانيّة ووجوديّة، كتعريف الأجناس البشريّة والعلاقات بينها وتكوين الأسرة، وتُحّيت علوم الإنسان جانبًا مما جعل الغرب فريسة انقسامات اجتماعيّة عميقة تفتك بوحدته واستقراره.

ولا بد من التوقف استطرادًا عند تأثيرات ثورة المعلومات على الفضاءَ الثقافي. ففي عصر الإنترنت فائق السرعة والانتشار صارت الرموز السريّة لولوج بوابات نشر المعارف والثقافات في أيدي تقنيي المعلومات ومصمّمي البرامج والتطبيقات، الذين باتوا يتحكمون بنوافذ النشر وأشكاله، وكذلك بالطريقة التي يتفاعل فيها منتجو المواد الثقافية مع مستهلكيها. وما يلفت في المنتجات الافتراضيّة أنّها في الغالب ذات طبيعة ثقافية وفنيّة، لكن بمواصفات متدنية تتناسب مع قدرات الجمهور الافتراضي الواسع في إنتاجها أو استهلاكها. هنا سنشهد تعارضًا من حيث الوظيفة بين الثقافة والعلم، فالثقافة يُعبَّر عنها بالرموز والكلمات والصور والفنون التي كلما زادت بساطة وسطحية ودهاء زادت قدرتها على إطلاق الاتجاهات (التراند) وإحداث التأثير. أمّا وظيفة العلوم في عالم الشبكات فهي الضبط والتقييد وزيادة الدقة في الوصول إلى الفئات الافتراضيّة المستهدفة، وتحويل الكمّ الهائل من البيانات والمعلومات، من خلال التحليل والربط والانتقاء، إلى معرفة. وفي وقتٍ تمرّ فيه أمام أعيننا المواد البصريّة والسمعيّة واللغويّة

المختزلة والتي سرعان ما تطردها الذاكرة، يعبّر العلم عن نفسه من خلال نصوص قانونية محكمة (في خانة الأحكام الشروط Terms and conditions) وسياسات الخصوصيّة (Privacy policy) وقواعد جمع المعلومات وإتاحتها واستخدامها، وصلاحيات ضبط المحتوى والرقابة عليه (من دون أي تفويض اجتماعي أو سياسي لفعل ذلك) ورسم خرائط المواقف والاتجاهات بحسب المكان والزمان والعِرق واللون والثقافة والدين والانتماء.

بقول آخر، زادت ثورة المعلومات وما تفرّع منها من ثورات (وآخرها ثورة الذكاء الاصطناعي) من قدرة الناس العاديين على إنتاج المحتوى الثقافي وتعميمه، وإعادته إلى صدارة الاهتمام العام، لكن تحقيق ذلك كان مشروطًا بأن يكون المحتوى عاديًّا وبسيطًا حتى ينافس المواد غير الثقافية، ومشروطًا أيضًا بأن يكون قابلًا للضبط إمّا من خلال القيود التي تضعها التطبيقات الإلكترونيّة الجماهيريّة (كحظر استعمال كلمة مقاومة)، أو عبر إغلاق الدوائر على المجتمعات المتقاربة فيما بينها (أي أن نتلقّى المواد المناسبة لميولنا وأهوائنا أكثر بكثير من غيرها) وهذا الأمر الذي يجري خُلسةً وبصورة تقنيّة تلقائية يعزّز ظاهرة التحيّز الفكري ويقلّل درجة التفاعل بين البيئات المتباينة.

أبعد من ذلك، صارت التطبيقات محور عمليات الضبط السياسي التي تقوم بها السلطات، والتي تكتفي بمفاوضة القائمين على هذه التطبيقات لتبنّي وجهة نظرها في الحظر والرقابة. وبذلك تستغني الحكومات عن سنّ التشريعات المنظّمة، ولا تكون ملزمة ببذل جهد مضنٍ ومعقّد للتأثير على الجمهور الافتراضي العريض. وقد فعل ذلك مسؤولو دولة كيان العدو خلال استقبالهم إيلون ماسك مالك منصّة "أكس" بعد عمليّة طوفان الأقصى بأسابيع قليلة.

7. تُوصف القِيَم السياسيّة بأنها أساس منظومة الحقوق السياسيّة في الغرب، لكنها مع ذلك تتخلّف عن أن تكون المساهم الرئيسي في تشكيل المجال السياسي العام مقارنة بما تفعله الصراعات والتسويات. فمدار القيم هو تمكين الناس من ممارسة حقوقهم بمعزل عن مضمونها، أي ليس مهمًا (في ممارسة حقّ التعبير مثلًا) ما الذي تقوله، بل المهم امتلاكك الحقّ بقول ما تشاء متى تريد. ولذلك يبرز التعارض في الغرب، أكثر من ذي قبل، بين القيم السياسيّة والأخلاق، فيُسمح لحقّ التعبير بأن ينتهك الخصوصيّة،

وتُجرَّد حريّة الاعتقاد من معيار احترام المعتقدات والحقوق المعنويّة للغير، وتُرسَم حدود ضيّقة للكرامة الإنسانيّة التي يحميها بالقانون.

ولا يخلو مفهوم الحريّة الفردية من الغموض. ففي أدبيات تيار التحرّرية تتجسّد الحرية الفردية حصرًا في الحرية السلبية[10]، التي تعني عدم وجود موانع للقيام بعمل ما، فيما الصعوبة في عصرنا الراهن تكمن في الحريّة الإيجابيّة التي تعني قدرة الفرد أو المجتمع على الاستفادة من الحريّة المتاحة له، فالشخص الغارق في الفقر فاقد للحرية الإيجابية بسبب فقره. ومع ذلك لا تتردّد المركزيّة الغربية في التبجّح بأنها تعطي الناس حرياتهم السلبيّة، متغافلةً عن أنّها تسلبهم دائمًا حريّاتهم الإيجابيّة من خلال نزع التمكين عنهم ونشر الظلم الاجتماعي بينهم.

وما يسري على الحريّة ينطبق على التعدديّة والتسامح اللذين يربطهما الخطابُ النيوليبرالي بالجوانب البيولوجية والحسيّة حصرًا، فلو صدّقنا المجتمعات الغربية على أنها المثال الأقوى على صعود الثقافة الليبرالية، التي تزعم التمسّك بالتعدديّة والتسامح، فإن هذا الصعود صاحبه وهنٌ شديد في الأداء الديموقراطي[11]. يرفض الخطاب الليبرالي التفرقة على أساس العِرق واللون والجنس والميول الجسدية، لكنه في الوقت نفسه يشيح النظر عن أشكال أخرى من التمييز الثقافي والطبقي والاجتماعي والجغرافي، الذي

---

[10] للمزيد عن التمييز بين الحريّة السلبية والحريّة الإيجابيّة أنظر:

Amartya Sen; ***L'economie est une science morale*** ; Paris: La Decouverte, 2003.

[11] ترصد مجلة الإيكونوميست انحدارًا تاريخيًا في انخراط المجتمعات الغربية في العملية الديموقراطية. تتراجع نسبة المهتمين بممارسة حق الانتخاب (من أكثر من ثمانين بالمئة في السبعينيات إلى ما دون الستين بالمئة في فرنسا مثلًا)، ويتقلّص الفارق بين اليمين واليسار، وتسيطر سياسات الهويّة ولا سيّما في أميركا على برامج الأحزاب الكبرى، على الرغم من اعتقاد فوكوياما في مقال له نشر مؤخرًا بأنّ البُعد الطبقي عاد ليكون في أساس الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة الأميركية.

ومن دلالات صعود اليمين المتطرف في الغرب، وانتشار ظاهرة "الخواف من الإسلام" (الإسلاموفوبيا)، والتعبيرات الفجّة التي يدلي بها سياسيون كبار بشأن هويّة أوروبا، أنَّ اشتراك مجتمعات الأرض في الولاء للماركات التجارية نفسها، واستهلاك أصناف موحدة من السلع، واتباعهم الأساليب ذاتها في السفر والإقامة والثياب وعقد المؤتمرات وتبادل الهدايا وإحياء المناسبات، لم يؤد الى تقبّل التعدديّة والتنوّع ولا تزال السياسات القومية والفئوية هي المهيمنة على عقول صانعي السياسيات، ومطلقي الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وبحسب إحدى الدراسات تبدو العوامل الثقافية أكثر تأثيرًا من غيرها في تعزيز التسامح بين الشعوب، فيما يؤدّي الانفتاح التجاري دورًا مماثلًا على الصعيد الاقتصادي. استخدمت الدراسة KOF Index لقياس العولمة (Dreher& al. 2008) والذي يغطي المدة 1970-2012. للمزيد أنظر:

- ***What is Gone Wrong with Democracy***; The Economist; March 1st 7th 2014.

- Niclas Berggren and Threse Nilsson; ***Globalization and the Transmission of Social Values: The Case of Tolerances***; Sweden: Research Institute of Industrial Economics, IFN working Paper No 1007, 2014, P: 28-29.

ينشـــر القهر والاحتقان في المجتمعات الغربيّة قبل غيرها. وفي الخطاب نفســـه لا تُعدّ العدالة قِيمة فطرية مســـتقلّة وغير تعاقديّة، ويجري التغاضـــي عن جوهرها الروحي وجذورها الإنسـانية، فيُزعم مثلًا أنّ المسـاواة السـياسـية قادرة على إنتاج نُظمٍ ماديّة من شـــأنها إدامة مبدأ العدالة وتعميقه وإعادة إنتاجه، وأن الديموقراطيّة الليبراليّة هي الدواء الناجع لوقف الصـراعات بين الأمم. على أن التجربة تثبت عقم ذلك، سـواء في الاقتصـاد الذي تعمّه التفاوتات الهائلة أو في السياسية حيث تغرق الدول "الديموقراطية" في دوّامة انقسامات واستقطابات تتعارض مع تقاليدها المعتادة في الانتخابات وتداول السلطة.

ثالثًا- أي نظام عالمي لما بعد الأُحاديّة؟

رسمت تطوّرات العقد الأول من الألفية الثالثة ملامح انقضاء الأُحاديّة القُطبية التي نشأت نهاية الحرب الباردة. فقد كشـــفت الأزمة الماليّة العالميّة عام 2008 عن تراجع المكانة الاقتصـــاديّة للولايات المتحدة الأميركيّة، وبيّنت النهايات البائســـة لحربي العراق وأفغانستان تقلّص قدرة واشنطن على تحقيق أهدافها من خلال القوة العسكريّة، وقدّم انتصار المقاومة الإسلاميّة في لبنان دليلًا آخر على فشل حروب أميركا بالواسطة لتحقيق أهدافها من خلال الآخرين. وتعذّر على واشـــنطن مرّات عدّة تخطي الفيتو الصـــيني والروسي لتمرير قرارات في مجلس الأمن ولا سيّما ضدّ سورية، وهو ما لم تعهده سابقًا، وكان من الســـهل عليها قبل ذلك فرض إرادتها على المجلس في عشـــرات القرارات الأُحادية (عدد كبير منها كان مخصّصًا للبنان فيما كان أخطرها قرار فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا)، بل إنها تجاوزت مجلس الأمن في شـــنّ حرب 2003 على العراق بســـبب رفض روسيا وفرنسا منحها التفويض الأممي اللازم لذلك، لكنها بعد الحرب حصلت على أكثر من قرار دولي أعطاها الغطاء للازم لإدارة ذلك البلد.

وزعزع ما يسمّى "الربيع العربي" وحروبه الثقة بقدرات واشنطن القياديّة في العالم وحتى على مســـتوى الغرب. والحدث الأكثر دلالة حصـــل في تموز من العام 2013 حين امتنعت إدارة باراك أوباما عن شـن هجمات على سـورية ردًّا على مزاعم بشـأن اسـتخدام الجيش السوري السلاح الكيماوي ضد الجماعات المسلّحة، الأمر الذي كان محلّ تساؤل واستهجان من حلفائها. وتكرّر الأمر نفسه أثناء إدارة دونالد ترامب التي لم تحرّك ساكنًا إزاء الهجمات التي استهدفت منشآت آرامكو السعوديّة. ولا يمكن الفصل بين انقضاء الأُحاديّة القُطبيّة،

وبين السياسة التصعيديّة التي انتهجتها أميركا ضد الصين اقتصاديًّا وسياسيًّا وتكنولوجيًّا، وكذلك الأمر في تصاعد الاستقطاب بشأن الحرب الأوكرانية-الروسيّة.

إذا انطلقنا من حدثين مركزيّين هما عملية طوفان الأقصى والحرب التي أعقبتها، وملامح الفشل الغربي في أوكرانيا، يمكننا تلمّس مستقبل القيادة الأحاديّة للعالم. وحتى قبل جلاء غبار المعارك، يبدو **انتشار القوة** على أنه السِمَة **الأبرز في النظام الدولي**. وباتت القوى الإقليمية العنصر الأساسي المحرّك للاتجاهات العالميّة، وامتلكت زمام المبادرة في كثير من الأحيان، وفرضت نفسها على مسار الأحداث، وتمكنت من معاندة القُطب الواحد رغم تفاوت الإمكانات. والأمثلة على تقدّم "الأقلمة" على العولمة كثيرة، بدءًا بتحرير المقاومة جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي عام 2000 ثم انتصار تموز 2006 وصمود المقاومة الفلسطينية في وجه خمسة حروب عدوانيّة. وفي الأثناء لم تسر أمور "الربيع العربي" رغم ويلاته بما يناسب مخططات الغرب، وظهرت إلى الوجود الدول المتأرجحة، التي لم تنصع لرغبات الولايات المتحدة الأميركيّة رغم تحالف معظمها معها، بل فضّلت الحياد "الإيجابي" في الحروب والنزاعات التي يقودها الغرب في الشرق الأوسط وأوكرانيا وبحر الصين. وعُقدت مصالحات بين دول متنازعة دون التماس الموافقة الأميركيّة (الاتفاق السعودي الإيراني بوساطة صينية، عودة سورية إلى الجامعة العربية...).

وتقدّم الوقائع والأحداث المزيد من البراهين على عدم إمكانية حسم الحروب بالتفوّق التقني، الذي يفرض سطوته في البداية لكنه يستنفد نفسه مع مرور الوقت، فتكون النتائج محكومة في المدى الطويل بقوة الإرادة والتصميم على القتال والبراعة في تسخير الموارد المادية والإنسانيّة والقدرة على استشراف المستقبل. وحتى في الميادين الجديدة للحرب، كالمجال الرقمي والتكنولوجي، تخوض حركات المقاومة حروبها اللامتوازيّة وتّراكم فيها الإنجازات بأبسط القدرات والإمكانات.

ومن دلائل التحوّل في مركز الثقل في النظام الدولي ارتخاء قبضة دول الغرب على مؤسساته، ونشوء شراكة إجبارية مع الأقطاب الدوليين الآخرين. وتضطر واشنطن بين حين وآخر إلى خوض معارك خاسرة داخل منظمات وهيئات دوليّة لا تملك فيها "حقّ النقض"، كمجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدوليّة، والأونروا، وتهميشها منظمات التنمية...

وإذا نحّينا جانبًا حلف الناتو بوصفه التحالف العسكري الوحيد في العالم، يفشل الغرب في صوغ مبادرات وائتلافات اقتصادية وسياسيّة ناجحة ومستمرّة. أين صار تحالف الليبراليات الذي أعلنه جو بايدن إثر انتخابه؟ وإلى أين وصلت الشراكة المتوسطيّة في توطيد العلاقة بين ضفاف المتوسط الثلاث؟ وما المرجوّ من الممر الهندي سوى الإمعان في تقسيم المنطقة وتصعيد التوتر بين دولها؟ وبخلاف ما تفعله الصين، ينظر الغرب إلى التعاون الاقتصادي من منظار أمني في جبهة مواجهة، لا من منظار التعاون البنّاء والمتعادل بين أطرافه. فتارة يكون هدف التعاون دفن القضية الفلسطينيّة من خلال التطبيع (اتفاقيات أبراهام) وطورًا حلّ مشكلة اللاجئين واستيعاب موجات الهجرة (اتفاقيات الشراكة المتوسطيّة)، وفي حالات أخرى تكون المشاريع الاقتصادية معكوسة تحقيقًا لأغراض جيوسياسيّة، مثل منع استفادة لبنان من الغاز المصري عبر سورية والأردن، أو تقييد التعاون اللبناني- العراقي، أو غضّ النظر عن أفكار ومشاريع تهدّد قناة السويس.

ومع ذلك، لا يعني ما تقدّم العودة إلى مناخات مماثلة للحرب الباردة، فعلى الرغم من التصدّعات في العلاقات الدولية وتراجع التعاون بين الدول في مجالات عدّة وتباطؤ موجة العولمة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي، ما زال ترابط المصالح هو الأساس في العلاقات الدولية، التي يحتاج فصم عُراها إلى إجراءات مضنية ومكلفة. والشواهد على ذلك كثيرة، كما في قطع الغاز الروسي عن أوروبا، أو في القيود التجارية المتبادلة بين واشنطن وبكين، أو في إجراءات مجموعة أوبك بلاس، أو في ارتفاع أسعار الحبوب والغذاء وبعض المواد الأوليّة بعد بدء الحرب الأوكرانيّة، أو في صعوبة تجزئة سلاسل القيم على المستوى العالمي. ويعدّ الدولار الأميركي عنصرًا آخر في الترابط بين الدول، ولا يزال رغم تراجع مكانته العملة العالميّة الرئيسيّة وليس هناك ما يدلّ على قرب نزوله عن عرشه. وحتى الآن لم تحرز الدول الناشئة والصاعدة استقلالها التقني عن الغرب كما لا يستطيع هذا الأخير الاستغناء عن مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والأوّلية في الدول الأخرى.

إزاء ذلك، ما هو النظام العالمي الذي سينشأ من رحم هذه التحولات وكيف سيكون مساره في المديين القريب والبعيد؟

خمسة مجالات للتراتبيّة العالميّة

من المرجّح أن يتطوّر النظام الدولي ليأخذ في المدى المنظور شكلًا هرميًّا يقف على رأسه قطب عالمي أو أكثر تليه دول كبرى وإقليميّة، وحتى الدول الواقعة في قاعدة الهرم والتي لا تملك نفوذًا خارجيًّا سيحظى بعضها بهامش مقبول في اتخاذ القرار إذا امتلك إمكانات اقتصادية صاعدة.

ونقصد بالنظام الهرمي النظامَ الذي تتعدّد فيه القوى المؤثّرة والقادرة على المبادرة، ضمن سلّم تراتبي للقدرة والتأثير. لكن هذه التراتبيّة **مرنة وتفاعليّة**. **مرنة** بمعنى إمكانية تغيّرها في الأمد المنظور، ربطًا بأحداث سياسية واقتصاديّة وعسكريّة أو بسبب نجاحات باهرة تحققها دولة ما في أحد المجالات. **وتفاعلية** بمعنى أن أي مبادرة تقوم بها إحدى الدول أو القوى ستؤثّر على أجندات الآخرين، بحيث تكون خطوط التأثير من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى وفي الاتجاهات كافة. وبذلك لا تمتلك الدول الكبرى والدولة الأقوى سيطرة تامة على جدول الأعمال الدولي. صحيح أنّ المرونة والتفاعلية كانتا موجودتين في السابق، أثناء الحرب الباردة وما بعدها، إلّا أنهما الآن أقوى بروزًا وأثرًا من السابق بسبب تقلّص الفوارق بين الدول وزيادة أعداد البلدان ذات التأثير أو التي تمتلك هامش استقلال واسعًا.

وهناك خمسة مجالات للقوة، يُحدَّد على أساسها الموقع الحالي والمستقبلي للقوى العالميّة والإقليميّة في النظام الدولي ومسارها المستقبلي فيه:

المجال الأول: القوة السياسيّة والديبلوماسية والتحالفيّة

1. لا يخفى أن النفوذ الأميركي ما زال الأوسع انتشارًا في العالم، لكنه ليس بالضرورة الأقوى. فواشنطن حاضرة ومؤثّرة أكثر من غيرها في معظم القضايا والنزاعات العالميّة وفي سياسات الدول ولديها قدرة عالية على المبادرة في الملفات الأساسيّة والضغط على الأطراف المعنيّة بها. ومع ذلك هناك مؤشرات دالّة على حدوث تراجع في النفوذ السياسي الأميركي خارج المعسكر الغربي في مقابل تفعيل ديبلوماسيّة الدول الأخرى. وقد رأينا ذلك في ملفات حسّاسة كالاتفاق الإيراني السعودي برعاية صينيّة، والفشل الأميركي في دفع دول الخليج وغيرها لاتخاذ مواقف متشدّدة من روسيا على خلفية غزو أوكرانيا، واتساع هامش التمايز في مواقف بعض الدول المتحالفة تاريخيًّا مع واشنطن.

2. يزداد الشرخ داخل الولايات المتحدة على نحو يضعف تماسك نظامها السياسي ويفتح الباب أمام تطورات غير متوقعة كما حصل في الانتخابات الرئاسيّة عام 2020. وما يجعل الشرخ عموديًّا هو الاستقطاب الذي يزداد حدّة ما بين المعسكرين اليميني والليبرالي في أميركا بشأن قضايا سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة عدّة. وفي المقابل تبدي الأنظمة السياسيّة في الدول الأخرى المعادية أو المنافسة لأميركا قدرة لافتة على الصمود على الرغم مما تلاقيه من مشاكل وتواجهه من تحدّيات، ويسجّل بعضها صعودًا متواصلًا منذ عقود.

3. تمتلك الديبلوماسية الأميركيّة تقليديًّا وسائل وأدوات متنوعة لا يملكها الآخرون، وهذا يمنحها الأرجحيّة في التأثير والمبادرة. ويستخدم الأميركيّون دون تحفّظ الترغيب والترهيب في علاقاتهم مع الخصوم والأصدقاء، بما في ذلك العقوبات والتهديد باستخدام القوّة حينًا وتسهيل أمور الدول مع المؤسسات الدوليّة وتقديم الحماية لها حينًا آخر (انظر مثلًا التشدّد في شروط منح لبنان 3 مليارات د.أ من صندوق النقد الدولي وحظر تقديم المعونات له في أزمته المالية وحصول مصر دفعة واحدة على حوالي 25 مليار د.أ من صندوق النقد والبنك الدوليين والاتحاد الأوروبي وما يزيد عليها من الاستثمارات العربيّة).

لكن القوة الديبلوماسية لأميركا لم تعد شاملة وكلّية، كما في تراجع قدرتها على التحكّم بمؤسسات الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن، ويكفي في ذلك أن نحصي في عقد من الزمن عدد المرات التي فشلت فيها الولايات المتحدة في تمرير قرارات في مجلس الأمن عنوة عن الآخرين، وعدد المرات التي استعملت فيها الصين وروسيا النقض في مواجهة مشاريع قرارات تقدّمت بها واشنطن[12].

---

[12] منذ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945 ، بلغ عدد مرات استعمال حق النقض 293 مرة. استخدمه الاتحاد السوفياتي ووريثته روسيا 143 مرة (79 مرة منها في السنوات العشر الأولى من تأسيس منظمة الأمم المتحدة فيما لجأت الصين إلى النقض مرّة واحدة في المدّة نفسها)، والولايات المتحدة 83 مرة وبريطانيا 32 مرة وفرنسا 18 مرة، بينما استخدمته الصين 16 مرة. خلال العقدين اللاحقين لانهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، وقبل نشوب الحرب السورية عام 2011 لم تستعمل روسيا الفيتو إلا ست مرات، بينها مرّتان بصورة مشتركة مع الصين، لكنها بعد ذلك عادت إلى ممارسة الفيتو بكثافة ليصل عدد المرات التي استخدمت فيها هذا "الحق" في السنوات 2011-2023 إلى 29 مرة 12 مرة منها بصورة مشتركة مع الصين.

4. تقف أميركا على رأس تحالف عالمي واسع يشمل المعسكر الغربي وبعض الدول خارجه، وهذا يضاعف قدرتها على التعامل مع الأزمات ومواجهة المخاطر والحفاظ على مصالحها ومقاومة محاولات الآخرين لتغيير معالم النظام الدولي أو تعزيز مكانتهم فيه. وهذه القوة التحالفيّة غير متاحة للآخرين بهذا الاتساع بما في ذلك الصين التي تعوّض عن ذلك بإقامة تفاهمات دولية واسعة النطاق بشأن قضايا ومشاريع محدّدة (كخطة الحزام والطريق). لكن مشكلة التحالفات التي تقودها واشنطن أنها ذات طابع عسكري، ولا تستند إلى أساس صلب من المصالح وتخضع لتقلبات المزاج الأميركي الداخلي. وتميل أميركا حاليًا إلى التخفّف من عبء الشراكات الواسعة من خلال تحالفات وظيفيّة موضعية أو مؤقتة، مثل تحالف أوكوس الأمني الذي يضمّ أميركا وبريطانيا وأستراليا (2021)، والحوار الرباعي الأمني "كواد" الذي يضمّ أميركا واليابان وأستراليا والهند (2021)، و "تحالف الأعمال المشترك" (2023) في إطار مبادرة I2U2 التي تضمّ أميركا والهند والإمارات و "إسرائيل" ...

5. أمام الدول النامية أفقٌ مفتوح للصعود داخل الهرم العالمي على حساب دول كبيرة، ما يمهّد الطريق أمام قيام كتلة عالميّة ثالثة مستقلّة وفعّالة. فبخلاف ما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة تتصف الأنظمة السياسيّة والاقتصادية خارج الغرب ولا سيّما في آسيا بقدر عالٍ من الاستقرار الداخلي وشرعيّة التمثيل، وتشغل دول نامية أكثر من نصف مقاعد مجموعة العشرين، ويتوقّع للهند وأندونيسيا أن تحتلّا الموقعين الثالث والرابع في ترتيب الاقتصادات العالميّة قبل منتصف القرن. وتحقّق بلدان أخرى صعودًا تكنولوجيًّا وجيوسياسيًّا (كإيران) واقتصاديًّا وسياسيًّا (كتركيا) ما سيكون له أثر كبير في مستقبل النظام الدولي وفي تكريس ظاهرة الأقلمة داخل هرميّة القوّة العالميّة، والتي ستوسع نطاق تعدّدية الأقطاب بدلًا من الثنائية القُطبيّة.

المجال الثاني: القوة الاقتصاديّة

تُقاس القوّة الاقتصاديّة بأكثر من معيار (مبسّط)، أهمها الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية والقوّة الشرائية للناتج المحلّي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية وبالقوة الشرائية. وبينما تتأثر تقديرات الناتج المحلّي بعوامل نقدية وظرفية،

فإن مؤشرات أخرى تعدّ أكثر دلالة في قياس القدرة الإنتاجية للبلدان ومنها مثلًا الصادرات من السلع واستهلاك الطاقة...

وبمقارنة الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة الأميركيّة مع الصين بوصفها ثاني أكبر اقتصاد في العالم حتى الآن نجد الآتي:

1. يقدّر الناتج المحلّي الإجمالي الأميركي بالأسعار الجارية بحوالي 24 تريليون د.أ (عام 2022) أي أعلى من الناتج الصيني البالغ حوالي 18 تريليون د.أ. لكن يتوقّع أن يتجاوز الناتج الصيني بالأسعار الجارية نظيره الأميركي عام 2030 ليبلغ حوالي 30.5 تريليون د.أ.

2. عام 2017 صار حجم الاقتصاد الصيني بمقياس القدرة الشرائيّة أعلى من نظيره الأميركي، فسجل 19.88 تريليون د.أ مقابل 19.54 تريليون د.أ لأميركا.

الرسم (1) الناتج المحلّي الإجمالي بتعادل القوّة الشرائية في الصين والولايات المتحدة 2000-2022 (تريليون د.أ)

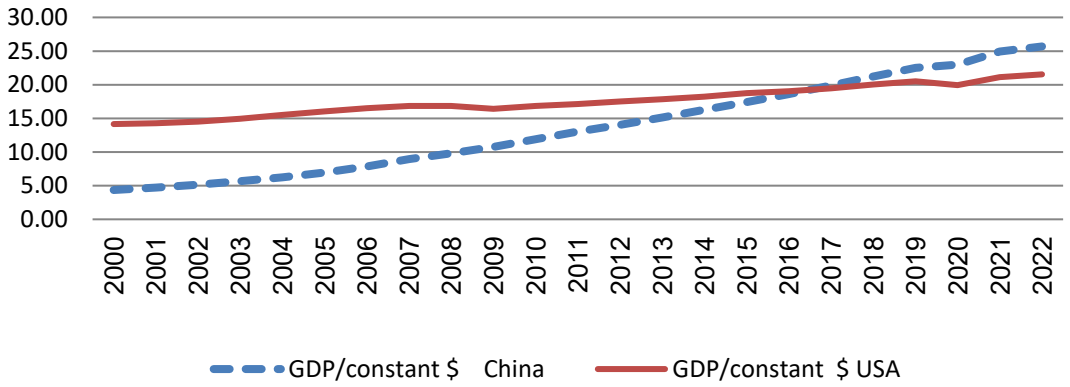

الرسم (2) الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية في الصين والولايات المتحدة 2000-2022 (تريليون د.أ)

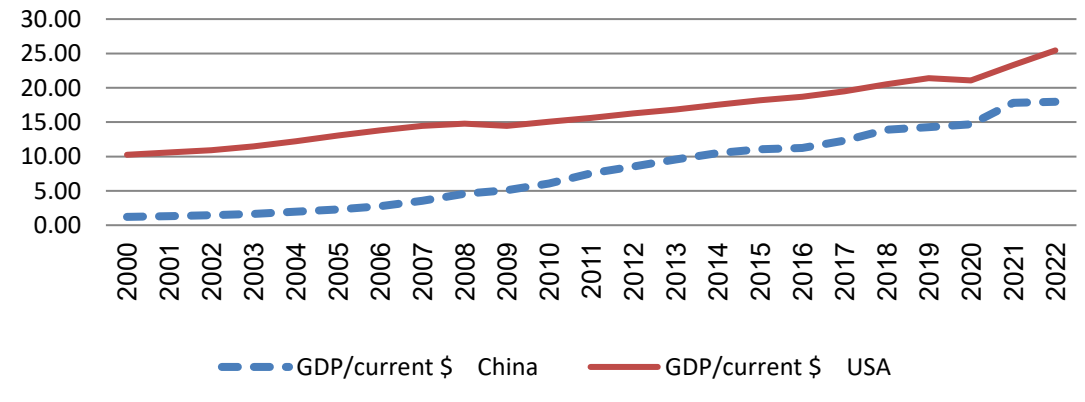

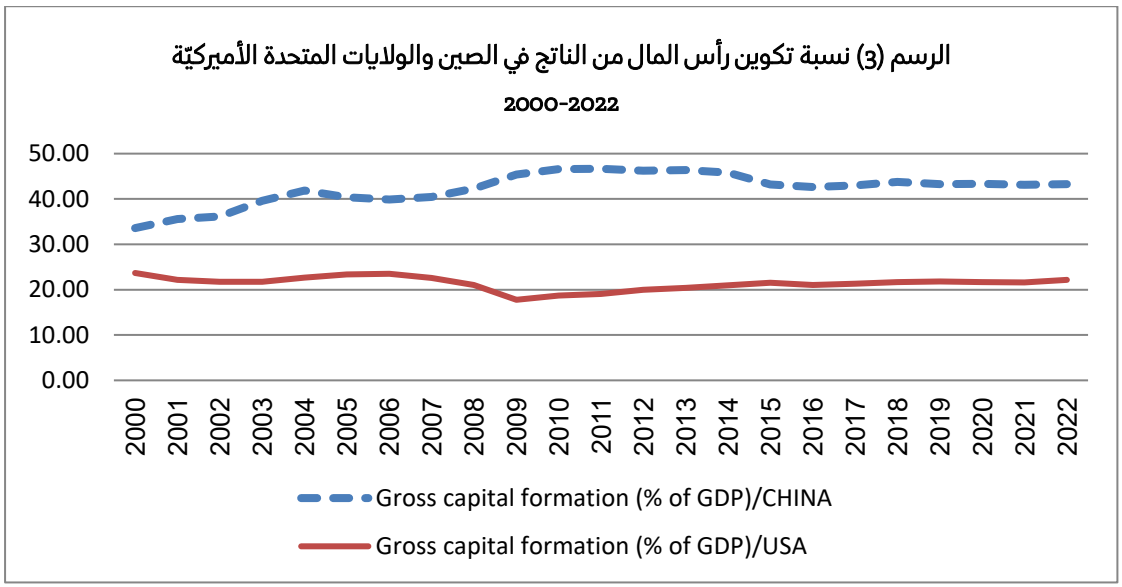

3. سيظل مستوى رفاهية الشعب الأميركي أعلى من رفاهية نظيره الصيني إلى أمد بعيد، حيث تُقدّر حصة الفرد الأميركي من الناتج بحوالي 72 ألف د.أ عام 2022 مقابل 12.76 ألف د.أ للفرد الصيني، ويتقلّص الفارق قليلًا بمعيار القدرة الشرائية (حوالي 72 ألف د.أ في أميركا في مقابل 20.4 ألف مليار د.أ في الصين). وما زال استهلاك الفرد الأميركي من الطاقة والكهرباء في أميركا أعلى منه في الصين لكن مع تقلّص في الفارق. وعلى الرغم من أهميّة الرفاهيّة في تقويم مستوى التنمية لدولة ما فهذه الرفاهيّة تصبح أقلّ أهميّة قياسً على مكانتها العالميّة، وبالخصوص إذا كانت الرفاهيّة (ومعيارها الاستهلاك) على حساب تعبئة قدرات الدولة الجيوسياسيّة وتحقيق استقلالها الدفاعي، فمثلًا لا يزيد الإنفاق الدفاعي في الاتحاد الأوروبي عن 1.6 بالمئة مقابل 3.5 بالمئة في أميركا و4.05 بالمئة في روسيا.

4. يحافظ الاقتصاد الأميركي على حصّة وازنة تقارب 25 بالمئة من الاقتصاد العالمي، وشهدت هذه النسبة تحسّنًا بعد أن تدنّت إلى أقلّ من 21 بالمئة عام 2011 إثر الأزمة المالية العالمية. وكانت حصّة الاقتصاد الأميركي من الاقتصاد العالمي وصلت في ستينيات القرن الماضي إلى ما متوسطه 40 بالمئة قبل أن تتراجع تدريجيًّا بعد ذلك مع بعض التقلبات.

وبالمقابل لم تتجاوز حصّة الاقتصاد الصيني 1.6 بالمئة من الناتج العالمي في بداية التسعينيات من القرن الماضي لكنها تقارب الآن 20 بالمئة ونقدّر أنّها ستصل إلى حوالي 30 بالمئة من الناتج العالمي عام 2030.

5. تشكّل الصناعة نسبة عالية من الاقتصاد الصيني تتراوح بين 40 بالمئة و45 بالمئة من مجموع الناتج، فيما تدنّت هذه النسبة إلى أقل من 20 بالمئة من الناتج الأميركي. وكذلك انحدرت نسبة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية من مجموع الصادرات الصناعية الأميركية من حوالي 30 بالمئة إلى 20 بالمئة تقريبًا وتزيد هذه النسبة في الصين على 30 بالمئة في معظم السنوات.

الرسم (4) حصّة الصناعة من الناتج في الصين والولايات المتحدة 2000-2022
نسبة مئوية

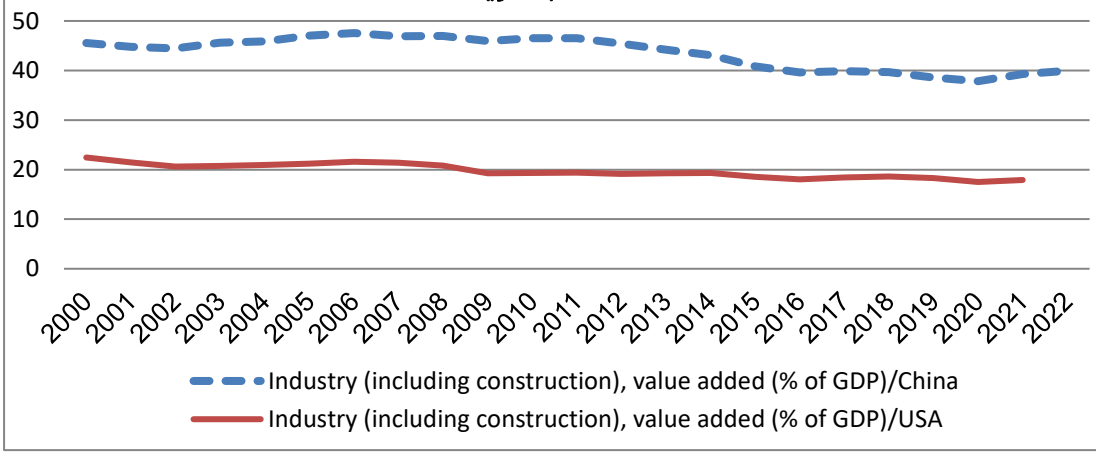

6. تتفوّق الصين على أميركا في نسبة الاستثمار إلى مجموع الناتج حيث ارتفعت من حوالي الثلث في بداية الألفية إلى أكثر من 46 بالمئة قبل أزمة كورونا، فيما انحدرت هذه النسبة في أميركا في المدّة نفسها من حوالي ربع الناتج إلى 21 بالمئة منه. والصعود الصيني في مجال الاستثمار ليس عابرًا، إذ يأتي مترافقًا مع تطور المراحل من اعتماد الصين على تصدير السلع الاستهلاكية الرخيصة، إلى الاستثمار في الصناعات ذات التقنيّات العالية مرورًا بالتركيز على المشاريع الكبرى في البنى التحتيّة.

الرسم (5) نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا من مجموع الصادرات الصناعية في الصين والولايات المتحدة الأميركية 2007-2022

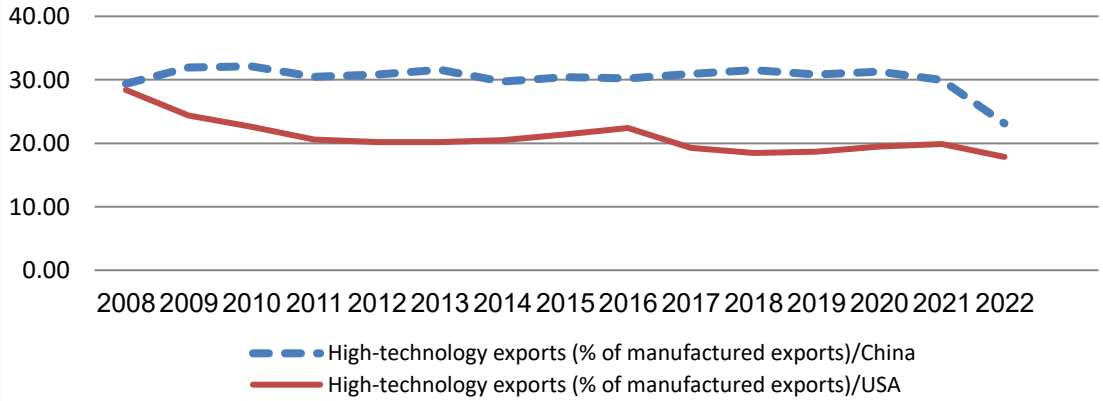

7. تراجعت حصّة الدولار من الاحتياطيات العالميّة بالعملات الأجنبيّة إلى أدنى مستوى لها على مدار 27 عامًا لتسجّل 58.36 بالمئة عام 2022 مقابل 71 بالمئة عام 1999، ومع ذلك يتوقّع أن يبقى الدولار الأميركي مهيمنًا على المعاملات العالميّة إلى أمد بعيد. ويتذبذب نصيب اليورو منذ إطلاقه حول 20 بالمئة من مجموع الاحتياطيات العالميّة، فيما تضاعفت حصة اليوان الصيني من 1.06 بالمئة عام 2016 إلى 2.8 بالمئة عام 2022. وإذا استمرت وتيرة التراجع الراهن للدولار وصعود عملات أخرى فيتوقّع أن تنحدر نسبته من الاحتياطيات العالميّة إلى أقل من النصف قبل نهاية هذا العقد، لمصلحة اليوان الصيني والذهب وأرصدة من العملات المحلّية التي سيتسع نطاق استخدامها في التبادلات ما بين الدول التي تقلّل اعتمادها على الدولار.

وعلى الرغم من هيمنة الدولار على المبادلات العالميّة فإنّ الاقتصاد الأميركي يواجه **نقطة انكسار خطيرة تتمثل في حجم الدين الحكومي** الذي يلامس 35 تريليون د.أ، أي ما يعادل 137 بالمئة من الناتج الإجمالي الأميركي، وأكثر من 35 بالمئة من مجموع السيولة العالميّة بالدولار[13]. أمّا إذا احتسبنا الدين الأميركي الفعلي الذي يشمل كل المطلوبات الحكوميّة زائدًا المديونية الضمنيّة لأنظمة التأمين الاجتماعي فتصل نسبة الدين إلى الناتج وإلى السيولة الدولارية في العالم إلى 450 بالمئة و160 بالمئة على التوالي ما ينذر استمراره بأزمة خطيرة.

الرسم (6) تطور استهلاك الطاقة للفرد في أميركا والصين 2000-2014

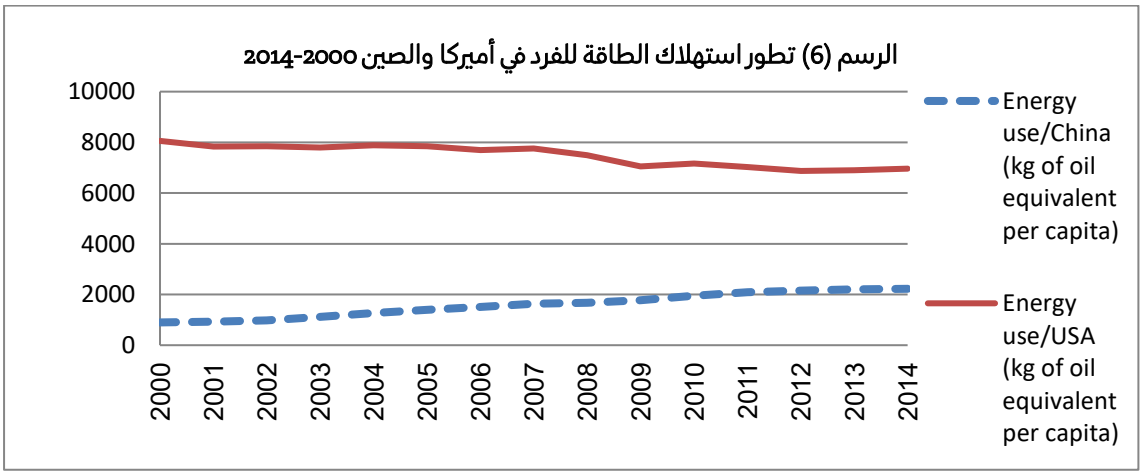

الرسوم (1-6): من إعداد الكاتب اعتمادًا على بيانات: World Bank Open Data; https://data.worldbank.org

[13] احتسبت السيولة الدولارية في العالم بناء على الأرقام الواردة في:
https://capitalwars.substack.com/p/global-liquidity-watch-weekly-update-610

وفي العموم، لن يحظى مواطنو الصين على الرغم من نموّها المتواصل بفئة الدخل المرتفع قبل وقت طويل، ويعوّل الغرب على وقوع اقتصادها في ما يُعرف بفخ الدول ذات الدخل المتوسط. وسيظلّ المظهر الأساسي للتفوّق الاقتصادي الأميركي متمركزًا في المجال النقدي إذ لا يتوقّع زحزحة الدولار عن موقعه العالمي في وقت قريب، ومن شأن الهيمنة النقدية أن تمنح أميركا قدرة على تحمّل عجز كبير في الميزان الخارجي، ويجنّبها الدخول في حروب تجارية مع الدول الصديقة لها، ويمنحها ذلك أيضًا القدرة على تحمّل متوسط أجور مرتفع لعمّالها دون التأثير على رفاهية باقي السكّان. ومع بقاء الدولار عملة عالمية يظلّ سلاح العقوبات فعّالًا ورادعًا وكفوءًا في مواجهة الآخرين، وإن كان التمادي في استعماله سيقوّي دوافع الدول المتضرّرة من العقوبات على التضامن فيما بينها والتكتل في مواجهته. لكن انخفاض حصّة الدولار إلى ما دون النصف من الاحتياطيات العالمية المتوقّع قبل نهاية هذا العقد، سيكون له وقعه السياسي والنفسي والاقتصادي على الأسواق والمتعاملين فيها.

الإطار (2) أولوية الاستثمار على التجارة في الشرق والغرب

في النموذج الغربي، يُعدّ التبادل التجاري وتدفّق الأموال أساسًا في النمو والتنمية والعلاقات الاقتصادية بين الدول، وعلى الطرف المقابل يؤدّي تدفّق الأموال بغرض تمويل المشاريع الكبرى، ولا سيما في البنى التحتيّة، دورًا محوريًا في العلاقات الاقتصادية التي تكون دول الشرق الناشئة طرفًا فيها. وبذلك لا تُقاس أهميّة التدفّقات والاستثمارات بأحجامها بل بالأغراض المخصصة لها، وكفاءة استخدامها وفعاليتها في دفع الإنتاج إلى الأمام.

وتبيّن الوقائع أيضًا أن النموذج الشرقي في الاستثمار أكثر فعاليّة في تحقيق الأهداف التشغيليّة والاستراتيجيّة من النموذج الغربي. وسنجد مقارنة معبّرة في ورقة بحثية أعدّها فرانسيس فوكوياما وآخرون[14]، بين المشاريع التي يموّلها ويشرف عليها البنك الدولي وتلك التي تنفّذها الصين أو يموّلها البنك الآسيوي لتطوير البنى التحتيّة في طريق الحرير التاريخي الذي يربط الصين بأوروبا تجاريًّا عبر آسيا الوسطى والبلدان العربية. والجدير بالذكر أنّ الاستثمار في الصين يعادل ما بين 35 بالمئة و40 بالمئة من ناتجها المحلّي، وفي عام 2010 تجاوزت القيمة الإجمالية لتكوين الرأسمال الثابت في الصين مثيلتها في الولايات المتحدة الأميركية، وواصلت صعودها بعد ذلك لتلامس 5000 مليار د.أ عام 2016 في مقابل ما لا يزيد على 3500 مليار د.أ في أميركا.

ويخصّص بنك التنمية الصيني حوالي 70 بالمئة من قروضه للبنى التحتيّة، علمًا أن محفظة قروضه الإجمالية نمت بمعدل 26 بالمئة سنويًا بين عامي 2005 و2016[15]. وتحتل سبع شركات صينيّة مراكز متقدّمة في لائحة الشركات العشر الأوائل في العالم في مجال تنفيذ المشاريع الكبرى. وغالبًا ما يكون مردود البنى التحتية كبيرًا من الناحيتين المجتمعيّة والفرديّة، لكن بشرط أن تكون متناسقة فيما بينها. وتملك التجارب الآسيوية نظرة تكاملية للبنى التحتيّة، بحيث يكون تطوير ميناء مثلًا مصحوبًا بمخططات مكمّلة لتطوير شبكات الطرق والكهرباء والاتصالات، مع أنها لا تأخذ بعين الاعتبار على نحو كاف الانعكاسات البشرية والبيئية للمشاريع العملاقة (على سبيل المثال أدّى سدّ الممرات الثلاثة في الصين إلى ترحيل 1.5 مليون نسمة فضلًا عن فقدانها 40 بالمئة من الأراضي الزراعية في خضمّ النهضة الاقتصادية).

تسلّط ورقة فوكوياما الضوء على الفارق بين آليّات عمل المؤسّسات الدولية من ناحية والصين من ناحية ثانية، مبيّنًا الأفضليّة التي تتصف بها هذه الأخيرة على صعدٍ عدة ولا سيّما في مجال التمويل. ففي جامايكا مثلًا بُدئ بتنفيذ مشروع طريق سريع بمساعدة أميركية عام 1992 بقيمة تقدّر بـ 1.3 مليار دولار وقُسّم المشروع إلى مرحلتين، لكن الشركة الفائزة بالعقد لم تستطع إكمال المشروع بسبب ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائد. ثم استكملت إحدى الشركات الصينية المرحلة الثانية بتمويل من بنك التنمية الصيني، مقابل امتيازات في استثمار الأراضي. وعطفًا على الأمر الأخير، يُسجّل على التجربة الصينية في التمويل ضعف الشفافيّة وأنها لا تتورّع أحيانًا عن الاستحواذ على أصول سياديّة في مقابل استثماراتها، كما أنها تفرض التعاقد مع شركات صينيّة[16]، لكن ذلك لا يقلّل من الفرصة التي تتيحها للدول المستضعفة، في الحصول على تمويل منتج بأقل قدر من الشروط قائم على تبادل المنافع.

---

[14] Francis Fukuyama, Michael Bennon, Bushra Bataineh; ***How the Belt and Road Gained Steam: Causes and Implications of China Rise in Global Infrastructure***; Stanford University: The center on Democracy Development and Rule of Law; May 2019.

[15] Ibid.

[16] يقدّم فوكوياما في دراسته نقدًا لتجربة التمويل الصيني، فسياسة الإقراض التي تتبعها البنوك الصينية بحسبه تتسم بشكل عام بضعف الشفافيّة، والعديد من المشاريع كان ينفذ من طريق التفاوض المباشر، كما أن متطلبات القروض وكلفتها غير واضحة، وقد

ويتميّز النموذج الآسيوي للتمويل أيضًا بانخفاض المخصّصات الإدارية مقارنة بالمؤسّسات الدولية، إذ تفوق الكلفة الإدارية في البنك الدولي مثلًا عشرة أضعافها في بنك التنمية الصيني كما ورد في الدراسة المذكورة، وبذلك يستخدم الوفر في تمويل المشاريع عوضًا عن الإنفاق دون حساب على أعمال استشارية وإدارية يمكن الاستغناء عنها (مثلًا تصل الكلفة الإدارية في برنامج دعم الأسر الفقيرة في لبنان المموّل من البنك الدولي إلى حوالي 9 بالمئة! ما يكفي لضمّ 8500 أسرة إضافية إلى البرنامج). ومن وجوه الإخفاق الغربي في هذا المجال، فشل المؤسّسات الدولية في تقويم مخاطر المشاريع المنفّذة، ووجود صعوبة في جمع المعطيات اللازمة عنها. وحيث إن برامج التمويل تكون مصحوبة بشروط صعبة، فلن تحظى بالإرادة السياسية الكافية والدائمة للاستمرار بها وستوَاجَه بمعارضة تزداد حدّة واتساعًا مع مرور الوقت، فغالبية الدول التي تلجأ إلى صندوق النقد والبنك الدوليين تعاني من أزمات حادّة تضطرها إلى قرع أبواب هاتين المؤسّستين، وعندما تبدأ الأمور بالتحسن تجد هذه الدول أنّ من مصلحتها البحث عن بدائل أو التنصل من الالتزامات المتشدّدة التي التزمت بها تحت ضغط الحاجة الماسّة. وتمتلك المؤسّسات الدولية نماذج تمويل متقادمة لا تفي بالغرض، ولذلك تفشل في تحقيق الأغراض التنموية للمشاريع المموّلة التي ينفّذ بعضها بعد فوات الأوان أو لا ينفّذ أصلًا. وغالبًا ما تكون المدّة الزمنيّة بين إقرار المشروع واكتماله طويلة جدًا.

وتزيد المشروطية المتبادلة بين البنك وصندوق النقد الدوليين الأمور تعقيدًا، والتي تربط التمويل بإصلاحات واسعة النطاق، وتخضع الدول لبرامج فضفاضة وبروتوكولات إقراض موحّدة لا تنسجم مع أوضاعها، كما أن المعايير قد لا تكون دقيقة وتخلو أحيانًا من الموضوعية والإنصاف، كالمعايير التي يُميَّز على أساسها بين الدول التي تستحق الحصول على منح وتلك التي تتلقّى قروضًا ميسّرة أو عادية، وهل الإصلاحات يجب أن تسبق المساعدة أم يجب أن تكون، وهذا هو الأصح، متزامنة معها وتجري في سياق زمني طويل، علمًا أنّ الدول التي تلجأ إلى المؤسّسات الدولية تكون في العادة قريبة من الفشل ولا يمكنها قبل الإنقاذ اتخاذ القرارات الإصلاحيّة المطلوبة. يُضاف إلى ما تقدّم البطء الذي يتسم به عمل البيروقراطيات الدولية وتأثرها بقوى الضغط محليًّا وعالميًا، فضلًا عن انغماس بعض موظفيها بشبهات فساد وتواطؤ ولا سيّما في المجتمعات المنقسمة على نفسها.

وفي العموم، لا تراعي الأُطر النموذجية للتمويل الدولي أحوال الدول النامية ولا تلحظ تأخّر منظوماتها ومشاكلها السياسيّة وصعوبة اتخاذ القرار فيها، فالدول التي تحتاج إلى الدعم المالي غالبًا ما تكون في ذروة الأزمة، ليس اقتصاديًّا فقط وإنما سياسيًّا أيضًا، بل قد تكون أو غالبًا ما تكون أزماتها السياسية سببًا في أزماتها الاقتصادية، ولهذا هي بحاجة إلى من يأخذ بيدها لاتخاذ القرار الصحيح. وتتركّز صعوبة اتخاذ القرار في الدول النامية في المشاريع الإنمائية الكبرى ما يؤدّي إلى المماطلة فيها، فيما تجري الأمور بسهولة أكبر في التسهيلات المالية الجارية التي يكون غرضها تأمين تمويل قصير الأمد لتحاشي الإفلاس والفشل الماليين.

ولا يقف الأمر عند المزايا التي يتصف بها النموذج الشرقي للتمويل على نظيره الغربي، بل يتعداه إلى **التقدم الذي تحرزه دول الشرق في مضمار التمويل العالمي لتكون في الصدارة بين الدول المصدّرة للاستثمارات**. وهذا ما لا يمكن تجاهله عند البحث في الخيارات المتاحة أمام البلدان المتعثرة أو التي تعاني من جفاف مصادر التمويل كلبنان.

تغطى بضمانات سيادية ما يضع المقرض أمام مأزق في حال تخلفه عن السداد. وهذه الأمور برأي الدراسة تجعل الدول المتلقيّة للقروض غير قادرة على تحديد حجم مديونيتها والمخاطر التي قد تتعرّض لها.

Ibid; P:28-29

ففي الوقت الذي تواجه فيه الدول الغربيّة صعوبات مالية وتجارية وتنظيمية تقلل من قدرتها على التمويل، تُسجّل زيادة مطّردة في الاستثمارات الأجنبيّة ذات المصدر الشرقي والآسيوي على مستوى العالم وفي المنطقة العربيّة وجوارها على وجه الخصوص. وبحسب تقرير الاستثمار العالمي 2020 الصادر عن الأونكتاد[17]، كانت دول الشرق الآسيوي عام 2018 (وعلى رأسها الصين وروسيا وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا) مصدرًا لحوالي 40 بالمئة من مجموع الاستثمارات المباشرة الآتية من الاقتصادات العشرين الأكثر تصديرًا للاستثمارات، وترتفع النسبة إلى 55 بالمئة مع اليابان، وذلك من أصل 884 مليار دولار هي مجموع تدفّق الاستثمارات الآتية من الاقتصادات العشرين الكبرى المذكورة، وبالمقارنة بلغت الاستثمارات الخارجة من بلدان آسيا والشرق 11 بالمئة فقط من المجموع المذكور عام 2009، وبالكاد تصل إلى 20 بالمئة مع اليابان، فيما لم يكن لبلدان الشرق مساهمات تذكر في تمويل الاستثمارات المباشرة خارج حدودها في أواخر التسعينيات، حيث كانت الدول الصناعيّة الكبرى مصدرًا لأكثر من تسعين بالمئة من الاستثمارات المباشرة في العالم.

وتعتمد البلدان العربية وجوارها أكثر فأكثر على الاستثمارات الآتية من الشرق، ومنها مثلًا ما يساوي 70 مليار د.أ من روسيا. وتقدّر الاستثمارات الصينية في دول غرب آسيا بحوالي 100 مليار د.أ، وتستثمر كل من إيران وتركيا في دول المنطقة بمشاريع تقدّر بمليارات الدولارات في مجالات الطاقة والاتصالات والتعدين والطرق والسدود والبناء والتشييد والتصنيع ومجالات البنى التحتية المختلفة.

وهكذا تتحول دول الشرق إلى مصدر لا غنى عنه في تمويل الاستثمار العالمي وفق نماذج تمويل أكثر فعاليّة ومرونة وأقل تطلّبًا، مستفيدة من معدلات الادخار التي ما زالت مرتفعة فيها مقابل انخفاضها إلى أدنى المستويات في الدول الصناعيّة وبالخصوص في الولايات المتحدة الأميركيّة.

[17] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية -الأونكتاد؛ ***تقرير الاستثمار العالمي 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة***؛ جنيف: الأمم المتحدة؛ 2020.

المجال الثالث: المعرفة والقوة التكنولوجيّة

1. ليس سهلًا التحقّق من مستقبل التنافس العالمي على امتلاك ناصية التكنولوجيا. لا جدال في تفوّق أميركا والغرب حتى الآن، لكن هذا التفوّق يواجه تحدّيات عدّة أبرزها: سرعة التطور التكنولوجي لدى المنافسين في الشرق، ووجود إرادة لديهم بإحراز قدر من الاستقلال التكنولوجي ونشوء تجديدات وابتكارات تكنولوجية قد لا يكون للغرب قصب السبق فيها.

2. تُستخدم مقاييس عدّة في تقدير مساهمة التكنولوجية والمعرفة في الاقتصاد وفي المقارنة بين الدول، وهي تضمّ طيفًا واسعًا من المؤشرات كعدد براءات الاختراع الموثّقة ونسبة نموّها السنوي وعدد الأبحاث المحكّمة في مجال العلوم ودرجة الاستفادة منها، ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير وحضور الدولة في مجال التكنولوجيات الرائدة الجديدة (تورد مجلة Technology Review سنويًا عشر تكنولوجيات جديدة يمكن برأيها أن تغيّر العالم) إلى غير ذلك. وهذه مؤشرات مفيدة لأغراض عامّة وبحثيّة، لكنها لا تفي بالغرض، وتنطوي في كثير من الأحيان على مبالغات بإعطائها أوزانًا زائدة للمتغيرات ذات الطابع الكمّي والاستهلاكي (مثل نسبة الذين يمتلكون هواتف محمولة، أو الموصولين بالأنترنت)، لكن ما يهمنا في السياق هو الأبعاد الاستراتيجية في المنافسة التكنولوجية والتي تتمركّز في قطاعات محدّدة محاطة بالسريّة والكتمان.

3. في مواجهة الهيمنة التكنولوجيّة الغربيّة تصبو العديد من الدول، وعلى رأسها الصين عالميًا وإيران إقليميًا، إلى أن تصبح معقلًا عالميًا للابتكار والتجديد، وذلك ضمن مسارات مخطّطة بعناية وممولة جيدًا. ومع ذلك أمام بكين شوط طويل لبلوغ الهدف، فهي إذ تسجّل تفوّقًا في حقل الأبحاث الموجهة للتطوير التكنولوجي ما زالت متأخرة بعض الشيء في البحوث العلميّة الأساسيّة (يشكّل الإنفاق على البحوث الأساسية 36٪ من مجموع الإنفاق على البحوث في الولايات المتحدة في مقابل 17٪ فقط في الصين ووصل الإنفاق على البحث والتطوير في أميركا عام 2022 إلى حوالي 679 مليار د.أ في أميركا مقابل 476 مليار د.أ في الصين (ويرتفع هذا الرقم إلى حوالي 775 مليار د.أ بمقياس القدرة الشرائيّة).

وتخطّط إيران لزيادة الإنفاق على البحوث العلميّة بنسبة 300 بالمئة عام 2030 ليبلغ 4 بالمئة من الناتج المحلّي مقارنة بحوالي 0.8 بالمئة فقط عام 2019 وما لا يزيد على 0.29 بالمئة عام 2012. ويتوقّع أن تكون هذه النسبة قد تضاعفت بعد ذلك، إذ خطّطت الحكومة الإيرانية عام 2020 لمضاعفة الإنفاق على الاستثمار في مجالات البحث العلمي من حوالي 2.5 مليار د.أ إلى 7.7 مليار د.أ ما يفترض ارتفاع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى حوالي 1.8 بالمئة من الناتج المحلّي الإيراني. وعلى الرغم من ضخامة الإنفاق في الكيان الإسرائيلي على البحث والتطوير المقدّر بأكثر من 27 مليار د.أ عام 2021 (ما يوازي 5.55 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي)، فقد تراجعت كمّيًّا إلى المركز الرابع في الشرق الأوسط بعد إيران وتركيا في مجال الإنتاج العلمي[18].

4. ويزيد من أهميّة التكنولوجيا في منافسات النظام الدولي التعاظم المتوقع لأسواق التقنيات العالية، فمثلًا يتوقّع أن يتوسّع سوق الطائرات بلا طيار من 69 مليار دولار أميركي إلى 141 مليار د.أ عام 2025 وإنترنت الأشياء IoT من 130 مليارًا إلى 1500 مليار، وتقنيّة الجيل الخامس من 0.6 مليار إلى 277 مليارًا، والتشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي من 32 مليارًا إلى 690 مليارًا والطاقة الشمسيّة من 54 مليارًا إلى 344 مليارًا[19]. ويتوقّع أن تكون للدول الآسيوية حصة الأسد من هذه الأسواق. ولا يقتصر الأمر على الصين التي ستظل بيدها الريادة، بل يشمل دولًا أخرى صاعدة في غرب آسيا كإيران، التي يبدو أنها امتلكت ناصية التكنولوجيا في مجالات عدّة من المذكورة أعلاه وحقّقت قدرًا من الاكتفاء الذاتي فيها، فضلًا عن اعتمادها سياسات تعاون في مجال التكنولوجيا، حيث تعهدت في رؤيتها العشرينيّة بوضع إنجازاتها في مجال العلم

---

[18] تتصدر إيران عدد المقالات العلميّة في مجالات عدّة كالفيزياء والبيولوجيا والكيمياء والاقتصاد وتحتل المرتبة الرابعة عالميًّا في مجال النانوتكنولوجي. وقد تضاعف عدد المقالات العلميّة المصنّفة عالميًّا التي تنشرها إيران سنويًّا حوالي 75 مرّة (من 960 مقالًا عام 1996 إلى أكثر من 72 ألف مقالٍ علمي عام 2020 لتتبوأ المرتبة الأولى في المنطقة من حيث عدد المقالات وجودتها والـ 15 عالميًّا)، وبحسب قاعدة البيانات Scopus للعلوم والتكنولوجيا فإنّ معدل نمو الجهد العلمي الإيراني يساوي 11 ضعف معدل النمو العالمي، وتشغل إيران بذلك المرتبة الثانية عالميًّا في مجال النمو من بين أفضل 25 دولة أداءً في العالم. وفي مؤشر على تحسّن جودة الأبحاث تضاعف عدد المقالات المدرجة ضمن أفضل المقالات اقتباسًا أكثر من 8 مرّات بين عامي 2007 و2019.

وعلى الرغم من أن الأرقام المطلقة لا تعبّر عن كل ما يتعلّق بالتقدم العلمي فإنها ذات دلالات معبّرة لا يمكن إغفالها.

[19] م.ن؛ ص 21.

والتكنولوجيا في خدمة علاقاتها مع الدول الأخرى ولا سيما منها دول الجوار والبلدان الإسلاميّة.

5. لتسهيل المقارنة بين أوضاع الدول ولا سيما بين أميركا والصين، سنختار ثلاث تكنولوجيات استراتيجية، تُعدّ الأبرز في عصر المعلومات والثورة الصناعيّة الرابعة، وهي: أشباه الموصّلات (الرقائق)، والذكاء الصناعي، والجيل الخامس في مجال الاتصالات:

- تطمح الصين في خطّة "صُنع في الصين 2025" لتلبية 70 بالمئة من حاجاتها من أشباه الموصّلات لكنّ هذا الهدف يبدو بعيد المنال، فحتى عام 2020 لم تؤمّن سوى 16 بالمئة من حاجاتها منها. ومع ذلك استثمرت الصين خلال عقد من الزمن أكثر من 100 مليار د.أ في مجال تطوير صناعة الرقائق في سوق عالمية للرقائق بلغت قيمتها 580 مليار د.أ عام 2022 ويتوقّع أن يتضاعف حجمها حتى نهاية هذا العقد. وفي المقابل ستخصّص أميركا بناء على قانون الرقائق والعلوم لزيادة إنتاج أشباه الموصلات (وقّعه بايدن في 9 آب 2022)، حوالي 280 مليار د.أ لاستعادة موقعها في صناعة الرقائق وتقليل الاعتماد على الصين. وتبقى دول كتايوان وهولندا في الصدارة لكونها الأبرز في صناعة الماكينات المنتجة للرقائق.

- سجّلت الصين تفوّقًا كبيرًا في تكنولوجيا الجيل الخامس من الاتصالات، وتكفي الإشارة إلى أنّ سرعة تدفّق البيانات تبلغ في التكنولوجيا الصينية أربعة أضعاف نظيرتها الأميركيّة، وتنوي الصين إنفاق حوالي 100 مليار د.أ خلال عقد من الزمن في هذا الحقل. وواجهت واشنطن التفوّق الصيني بفرض عقوبات قاسية على شركة هواوي الرائدة. وتخطو الصين إلى الأمام في تكييف تكنولوجيا الجيل الخامس مع حاجات الصناعة (5G+). وتكمن أهميّة تكنولوجيا الجيل الخامس في أنها تحقّق زيادة هائلة في سرعة نقل المعلومات (أكثر من 100 ضعف السرعة في الجيل الرابع) الأمر الذي سيمكّن من دمج الاتصالات في مجالات الحياة المختلفة ولا سيما في القطاعات الحيويّة، فضلًا عن أنّ الاستثمار في الجيل الخامس هو شرط أساسي لانبثاق عصر الذكاء الصناعي.

- أبرزت الصين تفوّقًا في مجال الذكاء الاصطناعي AI، وكان ذلك موضع خشية أميركية عبّرت عنها تقارير رسميّة ودراسات عدّة وتصريحات قادة قطاع التكنولوجيا في أميركا. وبالعودة إلى الوراء كانت انطلاقة الذكاء الاصطناعي على يد الأميركيين عام 1956 في كلّية دارموث (الأب الروحي التاريخي للذكاء الاصطناعي هو جيفري هنتون)، قبل أن يتوقف مساره لوجود ثلاثة معوّقات رئيسيّة حالت دون تقدّمه في ذلك الحين: (1) عدم جهوزيّة البنية التحتيّة للاتصالات، وقد جرى التغلّب تمامًا على هذه العقبة مع ولادة الجيل الخامس للاتصالات وما بعده، و (2) النقص في عدد المتخصصين، وهذه العقبة لم تعد موجودة بطبيعة الحال بعد ثورة المعلومات، و(3) ضعف القدرة على تحليل البيانات الكبيرة Big data بسبب تواضع القدرة الحاسوبية في منتصف القرن العشرين، وهذا بات من الماضي بفعل التطورات المتسارعة في صناعة الكمبيوترات، التي تبلغ ذروتها الآن مع تطوير كمبيوترات الكوانتوم (لم تطرح في الأسواق بعد). ويضاعف هذا النوع من الكمبيوترات سرعة معالجة البيانات أكثر من مليون مرّة وتوشك أن تتضاعف مئات أخرى من المرّات. ولتقريب هذه الزيادة إلى الأذهان فإنّ عملية تتطلب معالجتها 10 آلاف سنة باستخدام التكنولوجيا الحاليّة، تستغرق 200 ثانية فقط بتقنيّة الكوانتوم وقد يصل الأمر إلى بضع ثوان فقط في الأجيال الجديدة. ولهذا انعكاساته الخطيرة على أمن المعلومات وتشفيرها. لكن المضيّ قُدمًا في ثورة الكوانتوم الحاسوبيّة يمرّ حتى من عنق زجاجة ضيّق قوامه عدد محدود حتى الآن من الاختصاصيين والخبراء الضليعين في هذا الحقل.

ينظر الأميركيون إلى التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي على أنّها تحدّ يجب مواجهته وتخصيص موازنات هائلة له "دفاعًا عن النفس". ونستخدم هنا تعبير المدير التنفيذي السابق لغوغل أريك شمديت الذي طلب في أكثر من مقابلة مضاعفة الإنفاق الأميركي في هذا المجال، ويسود اعتقاد لدى روّاد الصناعة الرقميّة بأنّ الولايات المتحدة في الظروف الراهنة تخسر معركة الذكاء الاصطناعي مع الصين.

وبناء على ما تقدّم لا يمكن القول بأنّ الغرب (والدول التي تدور في فلكه ككيان العدو) فقد ريادته في المجال التكنولوجي، فما زال متفوّقًا في الأفق الأوسع للعلوم، وتمتلك

الولايات المتحدة الإمكانات الأكاديميّة والمؤسساتية والماليّة اللازمة للحفاظ على حضورها وتقدمها. لكن التفوّق الغربي سيكون مصحوبًا بخروقات هامة في مجالات رائدة كما تفعل الصين في الذكاء الاصطناعي والجيل الخامس والطاقة الشمسيّة والسيارات الكهربائيّة التي يتوقّع أن تكتسح أسواقها العالميّة مدعومة بتفوقها في صناعة البطاريات فائقة القدرة...وكما تحاول أن تفعله في مجال الرقائق وفي البحث والتطوير التطبيقي، وكما يحصل أيضًا في الصناعات العسكرية البديلة كالمسيّرات في دول صاعدة، وهذا ما يلقي بظلال من الشك بإمكانية استدامة التفوق الأميركي والغربي في المدى البعيد، سواء في المواجهة التكنولوجيّة المتناظرة مع دول كبرى كالصين، أو في المواجهة غير المتناظرة مع دول إقليمية وصاعدة كإيران.

لكن ما زال أمام الدول الناشئة شوط طويل قبل أن تكرّس دورها الريادي على صعيد التكنولوجيا، فالصين مثلًا التي تعطيها الإحصاءات الصدارة في مجال براءات الاختراع والبحث العلمي، تواجه مشكلة ضعف القيمة التجارية لهذه البراءات وتواجه اتهامات بسرقة الإنجازات العلمية لآخرين[20]، ومع ذلك لا يمكن تجاهل حقيقة أن هذه الدولة لم تستطع تحقيق خرق اقتصادي لولا كسر احتكار التكنولوجيا وتجاوز الملكيّة الفكريّة[21]. وتقع التكنولوجيا في صلب خطط الصين المستقبليّة، فالاستثمارات الأجنبيّة التي تعتمد التكنولوجيا العالية تلاقي تشجيعًا كبيرًا ومعاملة تفضيليّة من قبل السلطات، وتطوّر بكين بالتدريج إطارًا قانونيًّا مركّبًا لحماية حقوق الملكيّة الفكريّة ضمن مساعي تطوير شراكاتها الداخليّة والخارجيّة، وبما يتلاءم مع أولويّات خطة "صنع في الصين 2025".

إنّ ميزة التكنولوجيا الآتية من الشرق هي أنها مندمجة برؤية دولها للتنمية وأكثر ارتباطًا بالسلع العامة منها بحاجات الاستهلاك الفردي، وهي تنتقل بسهولة عبر قنوات التجارة والاستثمار، ولا تكون مصحوبة بقيود تقف عثرة أمام انسيابها عبر البلدان.

---

[20] Scott Kennedy; Center for Strategic and International Studies; Oct.2017

[21] للمزيد عن هذه النقطة أنظر:

أوديد شينكار؛ ***العصر الصيني: القوة الاقتصاديّة الفائقة في القرن 21*** - ترجمة سعيد الحسنيّة؛ بيروت: الدار العربيّة للعلوم؛ 2005.

الإطار (3) تقييد الوصول إلى التكنولوجيا في المنافسة العالميّة

أدّت الثورات الصناعيّة كما هو معروف إلى زيادة اللامساواة بين الناس، وكانت الابتكارات العلميّة والتكنولوجية المتطورة من الأمور التي تسبّبت في تكتّل الثروة وثمار النمو في الشطر الغربي من العالم، علمًا أنّ نصيب الفرد من الدخل كان متقاربًا بين دول المركز والأطراف بل حتى متطابقًا حتى نهاية القرن الثامن عشر. ووصل التفاوت بين الشرق والغرب إلى ذروته مع الثورة الصناعية الثالثة (ثورة المعلومات)[22] لكن الأمور ربما تأخذ منحى مختلفًا مع الثورة الصناعية الرابعة (الذكاء الاصطناعي) نظرًا للمنافسة القوية التي بدأ يلقاها الغرب من آخرين.

لكن التفاوت المذكور لا يعود إلى الريادة الغربيّة في مجال التكنولوجيا بقدر ما يُعزى إلى القيود والشروط المشدّدة المفروضة على نقلها، أي أن المشكلة لا تكمن في إنتاج المعرفة بل في نشرها واكتسابها. وقد أثّر ذلك سلبًا على قدرة البلدان النامية في خوض غمار الصناعات المتقدّمة، كما عرقل نمو اقتصاداتها، ووسّع فجوات الدخل بينها وبين الدول المتقدمة.

وبحسب تقرير الأونكتاد عن الابتكار للعام 2021 فإنّ التغيّر التكنولوجي في بيئة معولمة هو من محرّكات تفاوت الدخل داخل البلدان وفيما بينها، ومع ذلك فإنّه يقدّم نوعين من الفرص للدول النامية؛ فهو أوّلًا يفتح الباب أمام الفئات المهمّشة داخلها للاستفادة من الوفورات الخارجية Externalities للتكنولوجيا الرخيصة الثمن كالتي يؤمّنها الذكاء الاصطناعي والطابعات ثلاثيّة الأبعاد مثلًا، ويتيح ثانيًا إمكانيّة الاستفادة من صفة الأثيريّة التي تتّصف بها العولمة لكسر احتكار بعض الدول والشركات أنواعًا عديدة من التكنولوجيا التي كان الوصول إليها من دون الانفتاح المعولم صعبًا أو باهظ الكلفة.

وفي حين يعود التفاوت التكنولوجي إلى أسباب بنيوية مثل انخفاض الأجور المرتبط بعوامل ديموغرافية وتنظيميّة تؤثّر على عرض العمل، وتدنّي الإنتاجية العامة للاقتصاد Total factor productivity، وضعف الجاهزيّة لاستيعاب التكنولوجيا، يُعزى جزءٌ آخر من الأسباب إلى السياسات، مثل ضعف آليّات التمويل الخاضع بدوره للاحتكار، والقيود المتمثلة في توسيع النطاق المشمول بحماية حقوق الملكيّة وتسخير التكنولوجيا الشبكية لهذا الغرض، والقواعد الصارمة التي تعرقل نقل الأجيال الأحدث من التكنولوجيا، وإخضاع حاجات عامة ومستحقّة لمصالح الشركات متعددة الجنسيّات. لكن الغرب لم يعد قادرًا على الانفراد والاحتكار بالطريقة التقليديّة نفسها مع صعود منافسين جديّين وطموحين ومتوثبين، ولذلك تراه يعوّض عن ذلك بالعقوبات تارة وبالدخول تارة أخرى في مساومات غرضها إبطاء نمو المعرفة عند مناوئية ومنافسية في مقابل مكاسب مؤقتة وعابرة يقدّمها لهم.

---

[22] أي أنّ الفجوة زادت أكثر من مرتين، وستكون الزيادة أكبر إذا أسقطنا من حساباتنا دول الأسواق الناشئة.
وتكفي الإشارة هنا استطرادًا إلى أنّ متوسط الدخل الفردي في الدول المتقدمة زاد من 18670 د.أ عام 1970 إلى 45768 د.أ عام 2015 فيما ارتفع الدخل الفردي في الدول النامية من 1242 د.أ إلى 5019 د.أ بين العامين المذكورين.
انظر: الأونكتاد؛ ***تقرير التكنولوجيا والابتكار 2021***؛ الأمم المتحدة؛ جنيف 2021.

المجال الرابع: القوّة العسكريّة

سوف نستند في تحديد موقع دولة ما في ميدان القوّة العسكريّة العالمية إلى ثلاثة معايير مجتمعة: (1) القدرات البشريّة والترسانة العسكريّة، (2) إمكانية استخدام هذه القدرات في مسارح بعيدة دون التعرّض لتهديدات في الجوار، (3) إظهار القوة، والإرادة في اتخاذ قرار الحرب أو التلويح بها، (4) الفعاليّة المركّبة.

1. تتبوّأ الولايات المتحدة الأميركيّة المرتبة الأولى في القوّة العسكرية التقليديّة تليها روسيا ثمّ الصين. تتفوّق الصين على أميركا في عدد الجنود والقوّة البحريّة وعدد المدافع والراجمات، وتتفوّق أميركا على الصين في المجالات الأخرى: عدد الطائرات الحربيّة والمروحيّة والدبابات والمدرّعات، وحاملات الطائرات والإنفاق العسكري الذي يبلغ بحسب آخر التقديرات 761 مليار د.أ في مقابل 230 مليار د.أ للصين (يصل الرقم الأخير إلى حوالي 380 مليار د.أ بمعايير القوّة الشرائيّة). وتبلغ الترسانة النوويّة الأميركيّة أكثر من عشرة أضعاف الترسانة الصينيّة (3750 سلاحًا نوويًّا أميركيًّا في مقابل 350 سلاحًا في الصين). لكن وزارة الدفاع الأميركيّة تحذّر من أنّ الصين تخطّط لتوسيع قدراتها النوويّة لتساوي أو تتجاوز القدرة الأميركيّة. والخشية أيضًا أن تتمكن الصين من دمج التقنيات الأحدث، كالذكاء الاصطناعي، بمنظومات التسلّح. أمّا روسيا فإنّها تحتل الصدارة عالميًّا في عدد أفراد القوة المسلّحة وعدد الأسلحة النوويّة (6370 سلاحًا) وعدد الدبابات والراجمات والمدافع، وبدأت تخرج من الاختبار الصعب الذي مرّت به في بداية الحرب الأوكرانيّة.

2. لا يقتصر التفوق الأميركي على الترسانة العسكرية والقدرات البشريّة الفائقة والريادة في التكنولوجيا بل يبرز أيضًا في امتلاك جهوزية عالميّة واسعة النطاق لاستعمال القوّة. فلدى أميركا 835 قاعدة عسكريّة في 80 بالمئة من بلدان العالم (272 منها في 8 دول محيطة بالصين)، ولدى روسيا 13 قاعدة في 11 بلدًا معظمها في دول رابطة الدول المستقلة التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي، وتملك الصين قاعدة عسكريّة واحدة في جيبوتي. ومع ذلك تقدّر أميركا أنّ القوّة النارية الصينيّة قادرة على استهداف القواعد المحيطة بها فورًا وتدمير معظمها في وقت قصير.

لدى أميركا عنصر آخر للمرونة، وهو قيادتها التحالف العسكري الوحيد في العالم (الناتو الذي يضمّ 31 دولة)، وقدرتها على تحريك قواتها بعيدًا (إلى النصف الثاني من الكرة

الأرضـيّة) دون أن تتعرّض للتهديد من دول الجوار. وهذه الميزة التي تفتقدها الدول الكبرى الأخرى كالصين وروسيا، قد لا تستمرّ طويلًا إذا تعرّضت للاستنزاف في الخارج أو مضـت في طريق المواجهة مع الآخرين، وإذا ما ذهبت دول القارة الأميركيّة في طريق الاستقلال الراسخ عن سياسات واشنطن.

3. نشـأ في الولايات المتحدة الأميركيّة إجماع اسـتراتيجي، يشـمل مؤسّسـة الحكم (الاستبلشمنت Establishment) والحزبين الرئيسيّين، على رفض الانخراط المباشر في حروب جديدة بعد الهزائم والإخفاقات التي تعرّضت لها في أفغانستان والعراق. وأكثر ما يدلّ على ذلك اسـتبعاد اسـتعمال القوّة في مواجهة إيران رغم التلويح بها مرّات عدّة، والوصـول إلى حافّة المواجهة في مرّات عدّة، ويرجّح أن نتائج حرب تموز 2006 أظهرت لواشـنطن صـعوبة خيار الحرب وخطورته ضـد طهران، وفي حزيران 2021 صـوّت الكونغرس على مشـروع قرار طرحه الديموقراطيون لإبطال تفويض اسـتخدام القوّة العسـكريّة الذي مُنح لجورج بوش الإبن قبل غزو العراق، على نحو يبيّن تجنّب أميركا للحرب. وما يزيد من التعقيدات المحيطة بقرار الحرب أنّ واشـنطن تقف الآن في مواجهة دولتين نوويتين، فيما كانت تواجه خلال مزاعم الحرب على الإرهاب دولًا غير نووية.

4. يبرع محور المقاومة في تعظيم نتائج أعماله من خلال ما نسـمّيه القوّة المركّبة. تنطوي هذه القوّة على مزيج من عدّة عناصر: (1) قدرات عسكريّة محدودة لكن موجّهة جيدًا، و(2) تكنولوجيا بديلة منتقاة بعناية بعضـها مطوّر ذاتيًّا وفي حالات أخرى يُعاد تأهيل أجيال قديمة من السـلاح لتناسـب ظروف القتال الحاليّة، و(3) عقد اجتماعي مع بيئات مسـاندة قوامه الرعاية من جانب والاسـتعداد لتحمّل العواقب في جانب آخر، و (4) قدرات بشرية مؤهّلة وذات حافزيّة عالية وروح قتالية مضحيّة وتصميم قيادي بعيد الأمد.

ومن خلال القوّة المركّبة التي يفتقر إليها الغرب، تمكّنت المقاومة من الحفاظ على أهدافها الاستراتيجيّة منذ انطلقت رغم ضراوة الحروب التي مرّت بها، وأبرزت في الأثناء قدرة فائقة على التكيّف مع المستجدات وطوّرت استراتيجيّاتها بالطرق المناسبة وتحلّت بالمرونة والاسـتقلاليّة القائمة على التضـامن والتسـاند والمؤازرة. وهذا يختلف عن التحالفات الكلاسـيكيّة التي تتصـف بالفوقيّة وتعاند التحوّلات والتطورات. ويميّز المحور جيدًا، في خوض مواجهاته وتحديد أهدافه، بين طبقات الحرب التكتيكيّة والعملانية والاستراتيجيّة والسياسيّة، فيما يبدو العدو الإسرائيلي، ولا سيّما في حربه الإباديّة على

غزّة، غارقًا في الخلط بينها على نحو يحوّل إنجازاته التكتيكيّة والعملانيّة، إن وُجدت، إلى هزائم استراتيجيّة وسياسيّة.

وإذا استعرنا تعبيرات مقال نشرته مجلة فورين أفيرز بتاريخ 18 كانون الثاني 2024 شاهدًا على ما تقدّم، فإنّ "إقامة هذا المحور (محور المقاومة) يشكّل تحدّيًا مباشرًا للنظام الإقليمي الذي أنشأه الغرب ودافع عنه لعقود من الزمن، ... "لقد أظهر هجوم حماس في 7 أكتوبر (2023) قدرات المحور ونفوذه، وبدلًا من كونه أداة في يد إيران، (يظهر المحور) نفسه على أنّه تحالفٌ مبنيٌّ على أهداف مشتركة بروح "الكلّ من أجل الفرد والواحد من أجل الكل، وأنهم يخوضون الحرب نفسها ضد "إسرائيل" وبشكل غير مباشر ضد الولايات المتحدة. هذا يعني أن التحذيرات والهجمات الأميركية لن تثني المحور عن أهدافه"، ولا سيّما منها هدف إخراج القوات الأميركيّة من الشرق الأوسط.

وتضيف المجلة أن المحور بُني على قاعدة أن "يكون كل جزء من أجزاء المحور مكتفيًا بذاته"، ومع مرور الوقت زادت لامركزية المحور وصار القرار التكتيكي والعملياتي أكثر فأكثر بيد القوى المحليّة (الوطنية). ومن المكاسب الناشئة عن عملية طوفان الأقصى التي جناها المحور برأي الفورين آفيرز جعل "إسرائيل" في وضع دفاعي وإحياء القضية الفلسطينيّة بوصفها القضية المركزيّة[23].

المجال الخامس: القوّة الثقافية والناعمة

1. يتمتّع النموذج الأميركي بجاذبية نسبيّة مقارنة بالنماذج العالميّة الأخرى، وهذا مردّه إلى عوامل تاريخيّة واقتصاديّة واجتماعيّة لا يتسع المقام لذكرها، وإلى السيطرة الغربيّة على الخطاب الإعلامي والثقافي وتحويل السلع والخدمات والمنتجات الآتية من الغرب إلى وعاء لنقل قيمه ومعاييره الأخلاقيّة ونظرته إلى الأمور. وقد ضاعفت ثورة المعلومات من قدرة أميركا على استعمال قوتها الناعمة للتغلغل في المجتمعات الأخرى، دون أن تعمد كما فعل الغرب الأوروبي والاتحاد السوفياتي سابقًا إلى الاصطدام المباشر بالثقافات الأخرى. وهذا ما أتينا على ذكره مفصّلًا في نقاش أزمة المركزيّة الغربيّة.

---

[23] Narges Bajoghli and Vali Nasr; *How the War in Gaza Revived the Axis of Resistance Iran and Its Allies Are Fighting With Missiles and Memes*;, Foreign affairs; January 17, 2024.

لكن الجاذبيّة التي تتمتّع بها أميركا آخذة بالتراجع، لأسباب أهمّها تعمّق الشرخ واتساع الفجوة في أميركا نفسها بين الاتجاهين الليبرالي واليميني، كما برز مرارًا وعلى نحو واضح في المواسم الانتخابيّة الأخيرة، وقد حلّ النزاع بشأن القيم الثقافيّة والاجتماعيّة وقضايا الهوية محلّ الصراع على السياسات العامّة والبرامج الكبرى، وهذا ما يجعل مصادر القوة الأميركيّة الناعمة نفسها محل تساؤل.

2. يتطرّف كلا الفريقين في سياساته وتوجهاته، لكن التطرف الليبرالي أكثر إضرارًا بالنموذج الأميركي من غيره، كونه يعرّض القيم الأميركيّة الجاذبة للشكوك في الداخل والخارج، ويفقدها طابعها المراوغ والناعم الذي اتصفت به في السابق. وها هي مسائل الخلاف الثقافي الداخلي في أميركا تُقدَّم إلى العالم، غالبًا من خلال المنظمات غير الحكوميّة، في قالب صدامي ومتعارض مع القيم المحلّية ويتعارض معها (كما في قضايا الهويّة الجنسيّة والتعرّض للديانات)، فيما ظهرت واشنطن في السابق أكثر تفهمًا ومراعاة للخصوصيّات الثقافيّة. وقد عمد كلا الفريقين إلى إشهار سلاح الثقافة في وجه الآخرين، فالمحافظون الجدّد سعوا، دون نجاح، بعد هجمات 11 أيلول 2001 إلى إعادة هندسة المجتمعات الإسلاميّة لتجفيف "منابع الإرهاب"، ويكرر بنيامين نتنياهو النغمة نفسها في رؤيته الخرقاء لغزة ما بعد الحرب. وتعوّل إدارة بايدن الديموقراطية من طرفها على تعميم القيم الليبراليّة في مواجهة أعدائها وخصومها. وهذا ما يدفع الحضارات الأخرى إلى استحضار خصوصياتها الثقافية والدينية (كما في تفعيل حضور الكنيسة الأرثوذكسية وقيمها في روسيا) أو إسباغ طابع قومي على آيديولوجيا الدولة (كما تفعل الصين).

3. يبدو النموذج الغربي متفوّقًا على مثيليه في روسيا والصين لكن إلى حين، مع أن هاتين الدولتين تملكان ميزة تفقدها أميركا وهي تقبّل التعددية وتحييد الخلاف على القيم السياسية والاجتماعيّة عن العلاقات مع الدول الأخرى.

أمّا العالم الإسلامي، فعلى الرغم من الاختراقات التي تعرّض لها على جبهة الحروب الناعمة، وتخلّف بعض بناه الاجتماعيّة والثقافيّة، فإنّ الثقافة الإسلامية تحلّت بميزة الممانعة في مواجهة انتشار قيم الغرب السامّة وسلوكياته ومُثُله ونظرته الماديّة للمجتمع والسياسة والحياة. فالإسلام بالتعريف رسالة سماوية ذات حضور أرضي يشمل كل نواحي الحياة والمجتمع، وهو المرجعيّة الأقوى في أحوال المسلمين الشخصيّة والعامة

وفي مضمار السياسة والكفاح. ويمكن الثقافة الإسلاميّة في وقت ما أن تتجاوز الحدود، فتنتج مفاهيم كونية الطابع تتعارض مع الماديّة الأداتيّة في الغرب، ومنعها، بالتكامل مع الثقافات الأخرى، من أن تتربّع وحدها على عرش القيم الإنسانيّة العالميّة.

وبناء عليه

لا يمكن لأميركا أن تحافظ على تفوّقها الاقتصادي حتى نهاية العقد الحالي، إلّا من خلال إثارة التوتّر مع الصين منافسها الأقوى ومع غيرها من المنافسين المحتملين، والخلفيّة النظريّة لذلك، والتي سبق نقاشها آنفًا، هي الآتية: إنّ القوّة العالميّة بالتعريف هي التي تملك ما يكفي من التفوّق في إقليمها لتحرير ما يكفي من القوّة لفرض نفوذها على أقاليم أخرى. بنظر الغرب لا تتمتّع الصين حتى الآن بهذه الميزة، فقوّتها العسكريّة والاقتصاديّة لا تمكّنها من الذهاب بعيدًا في مدّ سيطرتها ونفوذها، لكنها قد تفعل ذلك في وقت ما، ولعلها تهيّئ بالتعاون السلمي ما قد تفعله لاحقًا بالحرب.

إنّ إثارة المتاعب لبكين في جوارها، وفي جوار أي قوّة منافسة محتملة أخرى، هو أمر حيوي لواشنطن لمنعها من تحقيق البند الأول من قاعدة القوة: الهيمنة على المجال الحيوي. لكن الفارق بين الغرب وخصومه هو أنّه يبالغ في إظهار القوّة لتقويّة الردع فيما يتحلّى خصومه بالهدوء ولا يبدون إلا ما يجب إظهاره من قدرات. وفي التعريف الغربي للقوّة لا فارق بين الاقتصاد والسياسية والحرب فكل منها بالفهم الغربي استكمال للآخر بطرق أخرى. إنّ مشاريع الحزام والطريق (أو التعاون بين العراق وإيران، أو بين لبنان وسورية والأردن، أو بين مصر والصين...) لا تختلف بشيء، في الفهم المذكور، عن بناء القواعد العسكريّة ونشر الأساطيل. والغزو العسكري إنما يمهّد الطريق أمام تغلغل الشركات الكبرى والاستحواذ على المشاريع المربحة في أرجاء المعمورة.

وفي **النظام العالمي الهرمي**، تتمتّع أميركا في المدى المنظور بتفوّق نسبي على الآخرين، لكنّه تفوّق مؤقّت وغير مستقر وقابل للاهتزاز تبعًا لمخاض التحولات الراهنة أو لسياسات الآخرين أو لتقلّب أنظمة المصالح التي تربط الدول بعضها ببعض. ومن الأمور التي يمكن أن تهدّد مكانة أميركا في رأس الهرم العالمي: خسارة إضافية لإحدى معارك النظام الدولي وزيادة حدّة الانقسامات الداخلية الأميركيّة، وكسب روسيا للحرب مع أوكرانيا، وفشل "إسرائيل" الذي يلوح في الأفق في القضاء على حماس، ما يعني انتصار

المقاومة، وقيام تحالف دولي عسكري وسياسي، لا اقتصادي فقط، منافس أو معاد لواشنطن (يضمّ مثلًا روسيا والصين وإيران التي ما زالت تعتنق مبدأ لا شرقية ولا غربيّة منذ ثورتها الإسلاميّة...)، ونشوء كتلة عالميّة محايدة فعليًّا تضمّ دولًا معظمها قريب حاليًّا من واشنطن. نتحدّث هنا عن أمر مغاير لكتلة عدم الانحياز التي كان معظم دولها يعاني من التخلف الاقتصادي والتبعيّة السياسيّة فيما يعجّ العالم حاليًّا بدول صاعدة اقتصاديًّا صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم.

ومن العناصر الأخرى ذات التأثير على تراتبية النظام العالمي فوز الصين وغيرها من الدول في السباق على دمج التقنيات الجديدة ولا سيّما الذكاء الاصطناعي بالمجال العسكري. والأخطر من ذلك بنظر الغرب الواسع أن تقوم كتلة عالمية ثالثة تستند إلى نجاحات سياسيّة (نظُم سياسية تعدّدية وقوية ومستقرّة) واقتصاديّة (نمو متراكم وتنمية بشريّة وعلمية وتكنولوجيّة) وعسكريّة (دفاع فعّال عن المصالح في حروب كلاسيكيّة/ تخوضها الجيوش وغير متناظرة / تخوضها حركات تحرير) وإلى مقاربة فكرويّة ذات بعد إنساني وتضامني متعارض مع النموذج الغربي الأُحادي والصراعي.

خلاصة

تخلق التحدّيات والحروب والنزاعات عالمًا جديدًا، لا يتناسب مع الأُحاديّة التي تطمح أميركا إلى استدامتها، ولا مع المركزيّة الغربيّة التي تريد أن تكون البشرية على صورتها. لن يولد هذا العالم الجديد من رحم الصراع السياسي العسكري فحسب، بل أيضًا من التباينات والانشقاقات الفكرية والاجتماعية وذات الصلة بالتصورات عن الحياة والإنسان والوجود الاجتماعي. وهذا النوع من التباينات ليس جغرافيًّا كما في الصراع العسكري والسياسي بل عابرًا بطبيعته للحدود السياسية والحضاريّة، ولا يمكن استيعابه في آليات الحكم الديموقراطي الليبرالي الآيلة إلى الذبول.

إن انقسام الغرب يثير من المخاطر بقدر ما يسوقه من فرص. ومن شأن التظاهرات الضخمة من أجل غزّة وفلسطين في عواصم الغرب الكبرى واستمرارها وتصاعدها، أن تعيد رسم صورة الغرب وتعدّل من هويّته. إن متظاهرًا في باريس ولندن ونيويورك هو على الطرف النقيض من دعاوى المركزيّة الغربيّة، شأنه في ذلك شأن أهل جنوب العالم

وشرقه. ولم تعدّ الحدود الجغرافيّة هي وحدها أساس وجودنا السياسي بل أيضًا تصوّراتنا عن قضايا العالم وشؤونه.

لكنّ هذا الحراك الإنسـاني الذي نراه في الطرقات أو على مواقع التواصـل الاجتماعي أو في مسـاحات التعبير المفتوحة، لن يجدي نفعًا إذا لم يدل بدلوه في عمليّة التغيير ويلقِ بظلّه على البنى السـياسـيّة للعالم. وهذا لا تحرزه آليات تكوين السـلطة وأجهزة اتخاذ القرار الحاليّة، هذه التي تعيد الشيء نفسه وتتضاءل مساحة تأثيرها، بل تقف عاجزة عن التكيف مع تحوّلات العالم أو ضبطها أو حتى إدراك كنهها.

يحتاج العالم إلى ائتلافات واسـعة تربط بين المتشـابهين والمتقاربين والقادرين على التكامل فيما بينهم. وليس مطلوبًا أن تفضـي آلام الناس وعذاباتهم في ثلاثة عقود من الأحادية ومحاولة الحفاظ عليها إلى نظام عالمي جديد قائم على ثنائيّات جديدة تُغلّب لغة الصـراع والحرب على ما عداها، بل المطلوب، كما يبرز في نوايا العديد من خصـوم الغرب ومنافسـيه، تعدّديّة حقيقيّة تأخذ بالحسـبان تعدّد الفاعلين في عالم اليوم، فتبني على ما حقّقه مستضعفو العالم من ثبات وصبر، وأحراره من صمود وإنجازات.

إنّ مدارات المستقبل هي رهن التفاعل التعاوني أو الصراعي بين الدوائر العالميّة الثلاث: **دول النظام القديم** التي تطمح إلى إلباس الأحادية ثوبًا جديدًا (أميركا وحلفاؤها)، **ودول التوازن** التي تدافع عن حضورها وصعودها وتطمح إلى الشراكة في قيادة العالم أو حتى وراثتها (الصـين وروسـيا...)، **ودائرة التغيير** التي تمثّل باقي العالم وتكافح في تقرير مصـيره، وهذه تضـمّ دولًا وروافع إقليميّة ذات قرار مسـتقل ومقاومين من أجل التحرير والحريّة وحركات اجتماعيّة مناهضـة للهيمنة، ولعلّ التفاعل البتاء بين دائرتي التغيير والتوازن هو الأمل الباقي في نقل العالم بسلاسة من الأُحادية المضطربة والمحاربة إلى فضاء مفتوح يتساكن فيه الجميع ويتسع للمزيد.

المصادر والمراجع

- إبراهيم أبراش، ***السياق التاريخي لصدور وعد بلفور وتداعياته على المسالة الوطنية الفلسطينية***؛ شؤون فلسطينية، شتاء 2016.

- ألبر داغر؛ ***تيارات فكرية معاصرة من أجل التنمية العربيّة***؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ الطبعة الأولى؛ أكتوبر 2022.

- أوليفييه روا؛ ***الجهل المقدّس: زمن دين بلا ثقافة؛*** ترجمة صالح الأشمر؛ بيروت: دار الساقي؛ الطبعة الأولى؛ 2013.

- أوديد شينكار؛ ***العصر الصيني: القوة الاقتصاديّة الفائقة في القرن 21*** - ترجمة سعيد الحسنيّة؛ بيروت: الدار العربيّة للعلوم؛ 2005.

- الأونكتاد؛ ***تقرير التكنولوجيا والابتكار 2021***؛ الأمم المتحدة؛ جنيف 2021.

- عبد الحليم فضل الله؛ ***العلم والعولمة: قراءة في الأزمة من منظورين اقتصادي ومعرفي***؛ بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي؛ الطبعة الأولى؛ 2022.

- ألكسندر دوغين؛ ***الجغرافيا السياسيّة لما بعد الحداثة: عصر الأمبراطوريّات الجديدة.. الخطوط العامّة للجغرافيا السياسيّة في القرن الحادي والعشرين***-ترجمة إبراهيم استنبولي؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ 2022.

- مجموعة من المؤلفين/المنظمة العربية لمكافحة الفساد؛ ***تعارض المصالح في الدولة والمجتمع*** (عبد الحليم فضل الله؛ ***تسيير القطاعات الخدميّة بين آليات السوق والتفضيلات السياسيّة رؤية للعوامل والمحدّدات في ضوء المصلحة والعامّة مع إشارة خاصة إلى لبنان***)؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ الطبعة الأولى، نوفمبر 2017.

- ـــــــــــــــــــــــــــــــ؛ ***دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربيّة*** (طلال أبو غزالة؛ ***الأعمال والمجتمع***)؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ الطبعة الأولى، يناير 2013.

- المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق؛ ***الرصد الاستراتيجي- عدد شهري خاص بالصين***؛ 2 نيسان 2024.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية -الأونكتاد؛ ***تقرير الاستثمار العالمي 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة***؛ جنيف: الأمم المتحدة؛ 2020.

- Amartya Sen; ***L'economie est une science morale*** ; Paris: La Decouverte, 2003.
- Economist Intelligence; ***Democracy Index 2023: Age of conflict***, The Economist Intelligence Unit Limited 2024.
- Francis Fukuyama, Michael Bennon, Bushra Bataineh; ***How the Belt and Road Gained Steam: Causes and Implications of China Rise in Global Infrastructure;*** Stanford University: The center on Democracy Development and Rule of Law; May 2019.
- http://wbpalestine.com.
- https://data.worldbank.org World Bank Open Data.
- https://capitalwars.substack.com/p/global-liquidity-watch-weekly-update-610
- John J. Mearsheimer; Can China Rise Peacefully? National interest; Oct. 25 2014.
- Narges Bajoghli and Vali Nasr; How the War in Gaza Revived the Axis of Resistance ***Iran and Its Allies Are Fighting with Missiles and Memes***; Foreign affairs; January 17, 2024.
- Niclas Berggren and Threse Nilsson; ***Globalization and the Transmission of Social Values: The Case of Tolerances***; Sweden: Research Institute of Industrial Economics, IFN working Paper No 1007, 2014.
- Scott Kennedy; ***Center for Strategic and International Studies***; Oct.2017.
- ***What is Gone Wrong with Democracy***, The Economist; March 1st 7th 2014.
- XI JINPING; ***La Gouvernance de LA Chine***;Beijine:Les editions en Langues Etrangeres.

But the stability of the world order presupposes that its states enjoy historical legitimacy and be subject to law (international law) and geopolitical constraints (balance of power) that limit their ability to use force and oblige them to respect common universal values. Exceptions have always been present, such as apartheid and discrimination in South Africa (until 1994) and the United States (until 1964) and bloody colonial wars (Algeria until 1962 and Vietnam until 1975). As for Israel, it was a case of complete exception, given the specificity of its establishment, its qualitative superiority guaranteed over all neighborhoods, its hidden and ambiguous identity between religion and nationality, its barbaric, repeated, and unlimited use of violence, and the West's protection of it from accountability and punishment.

intervention in many capitalist economies, and how Western countries took advantage of the ideas of Friedman, Hayek, and others to popularize the neoliberal prescription of the Washington Consensus, as well as the development theories that imposed themselves on states and global institutions in the third quarter of the last century[2].

Moreover, an attempt was made to assimilate religions and beliefs into modernist identities that fit the idea of the nation-state. We can explore the open path between religion and the identities that make up the nation[3], as some religious sects have become nationalists (such as the Muslims of Bosnia and Herzegovina) and some nationalities have taken on a religious character in line with a sectarian political system (such as Armenian Catholics or Orthodox in Lebanon).

---

well as the human conscience. We must keep the banner of combating arrogance raised high and ensure that it is not taken from us at any stage, but rather remain pioneers in carrying it".

The impact of ideas and perceptions distinct from the West is also evident in the economic field. Imam Khamenei (while inspecting the Khodro Industrial Complex in 2010) points out the importance of values in achieving fairness and eliminating injustice. "Unjust values are what create class disparity and indifference to basic rights, while positive values such as industrial independence are among the conditions for achieving development and political independence for the country".

In his speech on December 1, 2010 before the First Forum for Strategic Ideas, he used the term progress instead of development. This is not a passing matter; "We have deliberately avoided using the word "development" (alone), because it carries within it a valuable and conceptual content and includes commitments that are sometimes not in harmony with us and we do not (always) agree with them. We do not want to introduce a well-known global term into our work, and the Islamic Revolution does not favor importing Concepts. We did not use the term "imperialism", for example, but rather "arrogance", knowing that the addition to the concept of progress is adding a moral, not just a material, dimension to development.

[2] Abdul Halim Fadlallah; Science and globalization: reading the crisis from economic and cognitive perspectives; Beirut: Hadara Center for the Development of Islamic Thought; First edition; 2022; P. 3019.

[3] For an expansion on this point, see: Olivier Roy; Sacred ignorance: a time of religion without culture. Translated by Saleh Al-Ashmar; Beirut: Dar Al-Saqi. First edition; 2013; pp. 117-157.

of the North based on the South's intrinsic values and perceptions of the world[1]. We should also remember how, for example, Keynes's ideas of scientific legitimacy influenced state

[1] Iran's view of itself and its revolution has not changed 45 years after its establishment. The speech of Imam Sayyed Ali Khamenei in a meeting with the Assembly of Experts at the conclusion of its fifth session on 3/7/2024, which confirms the entrenchment of the idea of political spirituality not only in the political system, but also in international relations and the position on the international system:

"You know that the Islamic Republic caused a global impact and an earthquake. It was a global event and was not linked to a specific country. The leadership of the late Imam Khomeini (may God be bless him) unleashed the determination and courage of the Iranian people... an incident that created two fronts in the world... that did not exist before the founding of the Republic". The Islamic Front is the Front of Democracies affiliated with the Liberal Democratic Walk - and I do not wish to express it as a school - and the other front is the Republican Front linked to religion and Islam. The reason for the lack of harmony (between the two fronts) does not lie only in adherence to religion or not, but rather the depth of the disagreement and hostilities sometimes exceeds these borders. The (dominant) Western wing saw that the new (Islamic) model conflicted with its basic interests, and perhaps even contradicted its existence in the end, and (the evidence that arrogance, aggression, and transgression are inherent in the theses of this wing and its policies) is that it is at the peak of raising popular slogans. Human Rights and Democracy The largest colonial movement (of the West) occurred in Asia, Africa, and Latin America. It is obvious that when spirituality is lacking, the ground for injustice, aggression, and transgression is created by a group's feeling of power and the ability to forcefully seize the wealth of a country like India that once existed. Before colonialism, it was wealthy, owned industries, and was considered a developed country, so why not? When there is no spirituality, what is the obstacle?

"The most important issue for the opposing front (to arrogance) that emerged with the establishment of popular religious sovereignty is confronting injustice, arrogance, and aggression. This means that the essence of the work of the government that is formed on the basis of religion and Islam is to combat the oppressor and confront him (You shall not oppress, nor shall you be wronged - Al-Baqarah 279 Those who believe will fight. For the sake of God - An-Nisa' 76), and this confrontation is obligatory... The conclusion from my words... We do not oppose governments and peoples per se, but rather we oppose injustice, aggression and arrogance... What makes the Islamic Republic face the opposite front is (confronting that) Issues and concepts that are condemned by reason, custom, every law and religion, as

First: Preface

The centrality of the state in the world system declines and the balance of power between its poles changes, and this dialectic expresses itself clearly in new wars in which the wider West is engaged in Ukraine and occupied Palestine and is preparing for its equivalents elsewhere. Players below and above the state are deciding more than the states themselves and imposing their rhythm on facts and events.

A century or more ago, the nation-state gained a solid place in relations between nations, in the establishment or extinction of world institutions and organizations, in the dissemination of political beliefs and ideas, and in overcoming problems. The desired solution to the Jewish problem in Europe, for example, was the establishment of an entity that would satisfy Western interests and meet the imperatives of capturing the colonial legacy of the fallen empires, thus transforming the issue of sub-State minorities into a story of alleged self-determination at the state level. Not far from that, but in a reverse context, the Ottoman Empire turned from an empire/multi-ethnic nation into national entities, some of which succeeded in being a state like Turkey, while the Arabs lost their bet on Britain to achieve their national ambition, and the French went too far by trying unsuccessfully to divide Syria into alleged ethnic and sectarian states.

By acceding to multilateral agreements and treaties, the nation has also been the pillar of economic and human rights regulation of the world and of issues of security and peace between countries. Ideas and ideologies have contributed to changing and shaping the world. Ideas have done their work in world political history and this would not have been possible without the adoption of political doctrines by regimes and states derived from them, as in the French Revolutions at the end of the eighteenth century and Bolshevism at the beginning of the twentieth century, and in the establishment of the communist camp that shared global influence with Western countries for nearly five decades, as well as in the "political spirituality" that rose with the victory of the Iranian Islamic Revolution and expressed the yearning of the countries of the South to be free from the domination

Table of contents

First - Preface 5

Changing roles 7

Triforce 9

Frame (1) The Balfour Declaration... Reproducing facts from a myth 11

Second: Cracks in the wall of the Western Central 13

Ideas behind conflicts 15

Competing narratives 18

Eight aspects of centralization 21

Third - What is the post-unilateral world order 29

Five areas of global hierarchy 32

The first area: political, diplomatic, and coalition power 32

The second area: economic power 34

Frame (2) The priority of investment over trade in the East and the West 40

The third area: knowledge and technological power 43

Frame (3) Restricting access to technology in global competition 48

Fourth area: military power 49

Fifth area: Cultural and soft power 51

Conclusion 54

Sources and References 56

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

Studies and Reports: A non-periodic series that addresses essential issues

Title: Unilateralism and Centralism and their Aftermath in the world Order, Event Horizon

Publisher: The Consultative Center for Studies and Documentation

Author: Dr. Abdul Halim Fadlallah

Publication date: April 2024

Issue no: thirty-four

Copyright reserved to the Center

All copyrights are reserved to the Center. Therefore, it is not permissible to copy any part of the report, store it in any information storage and retrieval system, or transmit it by any means, whether ordinary, electronic, magnetic, or mechanical tapes, CDs, reproduction, recording, or otherwise, except in limited cases of quotation for the purpose of scientific study and benefit. The source must be mentioned.

Address: Bir Hassan - Al-Assad Avenue - Behind Wayla Restaurant – Al-Wourod Building – First floor

Tel: 01/836610

Fax: 01/836611

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: ccsd@dirasat.net

http//www.dirasat.net

Unilateralism and Centralism

And their Aftermath

In the World Order

Event Horizon

The Consultative Center for Studies and Documentation

Studies and Reports

A non-periodic series that addresses essential issues

Unilateralism and Centralism and their Aftermath

In the World Order

Event Horizon

Abdul Halim Fadlallah

No 34 - April 2024